



Distr.
GENERAL

A/32/194
14 September 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

JUN 5 1978



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٤٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تخفيض الميزانيات العسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	تمهيد
٤	كتاب الاحالة
٧	تقرير الفريق الدولي الحكومي من الخبراء في شؤون الميزانية
	<u>الفصل</u>
٧	الاول - مقدمة
٨	ألف - المنشأ والخلفية التاريخية
١٣	باء - أهداف التقرير ومحتوياته
١٤	الثاني - تحليل لتعليقات الدول
١٤	ألف - الآراء والاقتراحات حول وثيقة توحيد الاعلان الواردة في تقرير عام ١٩٧٦
٢١	باء - معلومات تتعلق بممارسات الدول المحاسبية في مجال المصروفات العسكرية
٢١	جيم - زيادة تطوير نظام الاعلان الدولي الموحد ..
٢٣	دال - آراء ومقترحات أخرى

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
الثالث -	زيادة تطوير وسيلة الاعلان	٢٤
ألف -	مقدمة	٢٤
باء -	درجات التفصيل وتكاليف الاعلان وسهولة التحقيق	٢٥
جيم -	المسائل غير المحلولة فيما يتعلق بالاعلان الدولي	٢٨
الرابع -	نتائج وتوصيات	٣٢
ألف -	مقدمة	٣٢
باء -	تطور وسيلة الاعلان	٣٣
جيم -	توصيات اضافية	٣٤

المرفقات

- الاول - الردود الواردة من الحكومات .
- الثاني - النفقات العسكرية السويدية معروضة بالشكل الموصى به للابلاغ الاولي - الأرقام والتعليقات .
- الثالث - الشكل الموصى به للابلاغ الدولي عن المصروفات العسكرية .

تمهيد

اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة الثامنة والتسعين ، المعقودة يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، القرار ٨٧/٣١ المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " . وفي الفقرة ٤ من هذا القرار ، رجت الجمعية العامة " من الأمين العام أن يعد ، بمساعدة فريق دولي حكومي من الخبراء في شؤون الميزانية يقوم هو بتعيينهم ، تقريراً يتضمن تحليلاً للتعليقات المقدمة من الدول عملاً بالفقرة ٣ أعلاه ، في ضوء الاقتراحات التي يتضمنها تقريره (١) ، وكذلك أى استنتاجات وتوصيات أخرى " . وفي الفقرة ٣ ، دعت الجمعية العامة " جميع الدول الى موافاة الأمين العام قبـل ٣ نيسان/أبريل ١٩٧٧ بتعليقاتها حول المسائل التي يتناولها التقرير ، ولا سيما ما يلي :

" (أ) آراؤها واقتراحاتها حول الوثيقة المقترحة لتوحيد اعداد التقارير، والواردة في التقرير ؛

" (ب) أى معلومات تود تقديمها عن الاجراءات التي تتبعها في حساب مصروفاتها العسكرية ، بما في ذلك شرح للوسائل المستخدمة حالياً ؛

" (ج) الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالطرق العملية الممكنة لزيادة تطويع النظام الموحد لاعداد التقارير وأعماله " .

وعمل بالقرار ٨٧/٣١ ، وبعد التشاور مع الدول الأعضاء ، تم تعيين أعضاء الفريق الدولي الحكومي من الخبراء في شؤون الميزانية (٢) . وبعد انقضاء الفريق دورتين في جنيف في الفترة ما بين ايار/مايو وآب/أغسطس ١٩٧٧ . وفي ١٩ آب/أغسطس ، قدم الرئيس تقرير الفريق الى الأمين العام . وهذا التقرير ، الذي يحيله الأمين العام طي هذه الوثيقة الى الجمعية العامة للنظر فيه ، يتضمن ملاحظات وتوصيات الخبراء . وفي هذا الصدد ، يود الأمين العام أن يشير الى ما ورد من تعليقات بشأن اعداد هذه التقارير في الملاحظة التمهيدية للتقارير السابقة بشأن موضوع تخفيض الميزانيات العسكرية (٣) .

(١) A/31/222/Rev.1 .

(٢) للاطلاع على أسماء الخبراء ، انظر كتاب الاحالة ادناه .

(٣) A/9770/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.72.I.10) و A/31/222/

Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.77.I.6) .

كتاب الاحالة

١٩ آب/أغسطس ١٩٧٧

سيدى ،

أتشرف بأن أرفع رفق هذا تقرير الفريق الدولي الحكومي من الخبراء في شؤون الميزانية ، الذى قمت بتعيينه ، وهو التقرير الذى طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٤ من قرارها ٨٧/٣١ المؤرخ فسي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ .

وكان الخبراء المعينون وفقا لقرار الجمعية العامة هم الآتية اسماؤهم :

البريفادير فرانسيس اولورونفيمي آيسيدا
وزارة الدفاع ، لاغوس
نيجيريا

السيد كاروناكاران بريكيندريدج
مستشار البعثة الدائمة لسرى لانكا لدى الأمم المتحدة في جنيف
السيد خوسيه أ. اينسيناس دل باندو
عميد كلية الاقتصاد
جامعة ليما
بيرو

السيد برايان أ. فيلد
مستشار اقتصادى
وزارة الدفاع ، لندن
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد جون إم. كويهلر
مساعد مدير ادارة الميزانية التابعة للكونغرس
واشنطن دى . سي .
الولايات المتحدة الأمريكية

الى صاحب السعادة كورت فالد هايم
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

السيد كيوهيو كويكي
رئيس شعبة الاتصالات ، مكتب المعدات
وكالة الدفاع اليابانية ، طوكيو
اليابان

السيد ميغيل مارين — بوش
مستشار بدرجة وزير في الوفد الدائم للمكسيك لدى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، جنيف

السيد كارل — ايريك ستراند
رئيس شعبة ،
وزارة الميزانية ، ستكهولم
السويد

السيد كلاوس سوديرغات
رئيس قسم
وزارة الدفاع ، بون
جمهورية ألمانيا الاتحادية

وانتخب فريق الخبراء في جلسته الأولى ، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، السيد
ج . أ انسیناس دل باندو من بيرو رئيسا له . وقام بأعمال أمانة الفريق السيد ب . سيلاغ ، رئيس
قسم الاعلام والبحث في مركز نزع السلاح .

وأعد التقرير في الفترة ما بين ايار/مايو وآب/أغسطس ١٩٧٧ ، وعقد الفريق في اثناء هذه
الفترة دورتين في جنيف ، في الفترة من ٣١ ايار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ومن ٨ الى ١٩ آب /
أغسطس ١٩٧٧ .

وانضم الى الفريق في بداية دورته الثانية كل من البريفاديرف . أ . آيسيدا من نيجيريا ،
والسيد ك . بريكيندريدج من سرى لانكا والسيد ك . سوديرغات من جمهورية ألمانيا الاتحادية ،
والسيد م . مارين بوش من المكسيك .

ويقدم فريق الخبراء تقرير على اساس اتفاق الرؤى فيما بين اعضائه . ووفقا للفقرة ٤ من القرار
٨٧ / ٣١ ، تم تعيين هؤلاء الاعضاء بوصفهم " فريقا دوليا حكوميا من الخبراء في شؤون الميزانية " .
والآراء المعرب عنها في هذا التقرير لا تلزم بأى شكل من الاشكال حكومة أى منهم .

ويود فريق الخبراء ان ينوه مع التقدير بما تلقاه من مساعدة من مركز نزع السلاح ، وادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، ومكتب الاحصاء التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ومن السيد غ . موليت ، الذي عمل خبيراً استشارياً للفريق .
ولقد طلب اليّ فريق الخبراء ان أقوم ، بصفتي رئيساً له ، بتقديم هذا التقرير اليكم باسمه .
مع احترامي ،

(توقيع) ج . أ . انسيناس ديل باندو
رئيس فريق الخبراء

تقرير الفريق الدولي الحكومي من الخبراء في شؤون الميزانية

الفصل الأول

مقدمة

١ - يندرج هذا التقرير في إطار الأعمال التي بدأ الاضطلاع بها عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ ألف وها (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ . وقد دعا هذا القرار جميع الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وكبرى الدول العالمية ذات الميزانيات العسكرية الضخمة الى تخفيض ميزانياتها العسكرية ، واستخدام جزء من الموارد الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة الى البلدان النامية . وبذلك يكون هذا القرار قد حدد الهدف بأنه تخفيض المصروفات العسكرية وزيادة المساعدة الانمائية الدولية في آن معا .

٢ - وقد حدا تقرير فريق الخبراء الاستشاريين (١) (المشار اليه هنا فيما بعد بعبارة " تقرير عام ١٩٧٤ ") ، الصادر عملاً بهذا القرار ، بالجمعية العامة الى تركيز اهتمامها على هدف الهدف ، ونتيجة لذلك طلبت في قرارها ٣٤٦٣ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، اعداد تقرير آخر (٢) (مشار اليه هنا فيما بعد بعبارة " تقرير عام ١٩٧٦ ") يتعمق في تناول عدد من المسائل التقنية المتصلة بقياس المصروفات العسكرية ، ويقترح نظاماً للإعلان عنها دولياً . وبعد ان نظرت الجمعية العامة في تقرير عام ١٩٧٦ ، رجحت من الامين العام ، في قرارها ٨٧/٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، ان يعد ، بمساعدة فريق دولي حكومي من الخبراء في شؤون الميزانية يقوم هو بتعيينهم ، تقريراً يتضمن تحليلاً للتعليقات المقدمة من الدول في ضوء الاقتراحات الواردة في تقرير عام ١٩٧٦ ، وكذلك أى استنتاجات وتوصيات أخرى .

٣ - ان العمل الذي بدأه قرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ ألف وها (د - ٢٨) قد بلغ مرحلة حاسمة . فلقد أوصلت التقارير المتعاقبة العملية بأكملها الى وضع يمكن معه اتخاذ خطوات عملية لوضع وسيلة الاعلان عن المصروفات العسكرية موضع الاختيار العملي وصقلها . ولهذا السبب ، يود فريق الخبراء أن يذكّر ، أولاً ، بأهداف هذه العملية ، ألا وهي قيام المجتمع الدولي ببذل جهد لتحقيق الحد من الأسلحة ونزع السلاح وتوفير موارد اضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبالاخص لتقديم المساعدة الى البلدان النامية . وثانياً ، يود فريق الخبراء أن يوضح ان المقصود من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفصل الرابع ادناه هو زيادة تطوير نظام مقارنة المصروفات العسكرية بوصفه وسيلة لتحقيق هذه الاهداف .

(١) A/9770/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.I.10) .

(٢) A/31/222/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.77.I.6) .

ألف - المنشأ والخلفية التاريخية

٤ - في الماضي تركزت مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح على اتخاذ تدابير لتحديد أو خفض القوات والانشطة العسكرية ، بدلا من تركها على اتخاذ تدابير للحد من المصروفات العسكرية . وتقريراً عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٦ ، والتقرير الحالي ، ان تحليل جميعها مشاكل تخفيض المصروفات العسكرية والآليات الممكنة لهذا التخفيض ، انما تشكل نهجا جديدا للحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي ، بما يؤدي الى زيادة المساعدة الانمائية الدولية . ووجهة اتباع نهج تخفيض النفقات للحد من الأسلحة تتمثل في شمولية هذا النهج ، أى في امكانية تطبيقه على كافة العناصر الداخلة في القدرة العسكرية . وهذا النهج ، ان يشمل ، في جملة بنود ، المبالغ المخصصة للبحث والاستحداث ، يمكن ان يعمل على الحد من التحسينات النوعية وكذلك التوسيعات الكمية للقوات المسلحة . ومن ثم يعتبر تخفيض المصروفات العسكرية نهجا قيما للحد من الأسلحة ولنزع السلاح .

٥ - ويكتسب تخفيض المصروفات العسكرية أهمية اضافية بالنظر الى الحجم العالمي للموارد المكرسة للبرامج العسكرية بالمقارنة بالموارد غير الكافية المكرسة للتخفيف من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة في البلدان النامية ؛ ولذلك فقد اقترح في عدد من المناسبات تخفيض المصروفات العسكرية واستخدام جزء من الموارد المحررة في سد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة احتياجات البلدان النامية .

٦ - وان تخفيض المصروفات العسكرية والصلة بين نزع السلاح والتنمية ، أمران ظلا وقتا طويلا موضع مناقشة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن الامثلة الاولى على ذلك قرار الجمعية العامة ٣٨٠ (د-٥) ، المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، والذي دعا الدول الى الموافقة " على ان تقلل الى ادنى حد من تهديد الموارد البشرية والانسانية على التسلح وأن تسعى جاهدة الى تنمية هذه الموارد لأغراض الرفاه العام ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات المناطق المتخلفة في العالم " .

٧ - ودعت الجمعية العامة الدول ، في قرارها ٩١٤ (د-١٠) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٥ ، الى دراسة اقتراح يدعو الى تخصيص الاموال الناتجة عن نزع السلاح لتحسين مستويات المعيشة في جميع انحاء العالم ، وخاصة في البلدان الأقل تقدما (٣) .

(٣) قدم رئيس وزراء فرنسا هذا الاقتراح في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر جنيف المعقودة يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٥٥ ، وينس في جزء منه على ما يلي :

"... ان اول شرط لقيام سلم دائم هو احراز تقدم في مجال نزع السلاح . والشرط الثاني لذلك هو تقديم المساعدة الى شعوب المناطق المتخلفة لتحسين احوالهم المعيشية العامة .

(يتبع)

٨ - وفي عام ١٩٦٠ ، أوصت الجمعية العامة ، في قرارها ١٥١٦ (د - ١٥) المؤرخ فـي ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، بان يقوم الامين العام بتعيين فريق من الخبراء الاستشاريين لمساعدته في اجراء دراسة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . وقدّم فريق الخبراء تقريره (٤) في عام ١٩٦٢ ، وقد خلص فيه الى انه " يمكن التصدى بتدابير مناسبة وطنية ودولية لجميع مشاكل وصعاب مرحلة الانتقال المتصلة بنزع السلاح . ولذلك ينبغي الا يكون هناك أى شك في ان تحويل الموارد المستخدمة عسكريا الآن الى اغراض سلمية يمكن أن يتم لصالح جميع البلدان وأن يؤدي الى تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في العالم " .

٩ - وفي عام ١٩٦٢ ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام ، في قرارها ١٨٣٧ (د - ١٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ ، ان ينظر في جميع الجوانب المتصلة بتحويل الموارد المفرج عنها نتيجة لنزع السلاح الى تلبية الاحتياجات السلمية ، واضطلعت اللجنة المشتركة بين الوكالات بدراسات في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

١٠ - وفي الدورة الرابعة والعشرين تجددت الاشارة الى الصلة بين نزع السلاح والتنمية في القرار ٢٦٠٢ هـ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، الذي اعلنت الجمعية العامة فيه عقد السبعينات عقدا لنزع السلاح وطلبت الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ان يضع برنامجا شاملا ، يتناول جميع جوانب مشكلة نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وأوصت بالنظر في توجيه جزء كبير من الموارد المحررة نتيجة لما يتخذ من تدابير في ميدان نزع السلاح الى النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وخاصة النهوض بتقدمها العلمي والتكنولوجي .

(تابع الحاشية رقم ٣)

" وتعتقد الحكومة الفرنسية انه ينبغي الا غطّلاع بهذين الشكليين من النشاط جنبا الى جنب ، وانه ينبغي النظر في اقامة صلة عضوية بينهما . وينبغي ان تتيح هذه الصلة ايجاد حل جزئي على الاقل لمشكلة الاشراف والجزاءات في مجال نزع السلاح .

" وتقترح الحكومة الفرنسية ان توافق الدول على تخفيض مبالغ مصروفاتها العسكرية ، كما تعتقد انه ينبغي تخصيص الموارد المالية التي ستتوفر على هذا النحو ، كلها او بعضها للانفاق الدولي على التنمية والمساعدة المتبادلة .

" ويجب التشديد على الجانب المالي في جوهره لهذه المقترحات ، لأنه سوف يتيح تكوين صورة شاملة للمشاكل العسكرية على مستوى عال كما انه سوف يسهل القيام على مستوى دولي بتحويل المصروفات العسكرية الى اغراض انتاجية تتجاوز موارد اي بلد بذاته " .
(انظر وثيقة الأمم المتحدة DC/SC.1/27) .

(٤) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : 62.X.1 .

١١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ ، قدم تقرير (A/8469 و Add.1) معنون " الاثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللمصروفات العسكرية " استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٦٦٧ (د-٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ . وأشار التقرير الى ان الميزانيات العسكرية للبلدان المتبرعة بالمعونة تزيد نحو ٣٠ مثلاً عن المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها الى البلدان النامية . ورحبت الجمعية العامة بهذا التقرير في القرار ٢٨٣١ (د-٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، وأوصت بأن تؤخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي خلص اليها التقرير عند اجراء أية مفاوضات بشأن نزع السلاح في المستقبل . وكان من بين هذه الاستنتاجات التوصية التي تدعو الى " القيام في أسرع وقت ممكن باجراء تخفيض كبير للمصروفات العسكرية لجميع البلدان ، وخاصة البلدان التي تكون مصروفاتها العسكرية بالغة الارتفاع " .

١٢ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨٥ (د-٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، عين الأمين العام فريق خبراء معنيا بالاثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح . وقدّم هذا الفريق تقريراً (٥) معنوناً " نزع السلاح والتنمية " الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ايار/مايو ١٩٧٣ . وذكر الخبراء ان " نزع السلاح والتنمية أمران ينطويان على اكبر قدر من الاهمية بالنسبة الى المجتمع العالمي . الا انهما من الناحية الاساسية مستقلان احدهما عن الآخر . . . على انه يمكن الربط بين نزع السلاح والتنمية لأن المبالغ الهائلة من الاموال التي تبذل على سباق التسلح يمكن أن تستخدم في تسهيل التنمية والتقدم " وان " التعارض الصارخ بين هذا التبريد للموارد والحاجات غير المحققة للتنمية يمكن ان يستغل في اثاره اهتمام الرأي العام لصالح نزع السلاح بشكل فعال ، ولصالح احراز المزيد من التقدم في التنمية ، وخاصة في البلدان النامية " .

١٣ - والجمعية العامة ، في عديد من المناسبات ، " لاحظت ان التصاعد المستمر في سباق التسلح لا يتفق مع الجهود التي تستهدف اقامة نظام اقتصادي دولي جديد " كما انها " دعت الدول الاعضاء والامين العام الى مضاعفة الجهود لتشجيع الربط بين نزع السلاح والتنمية ، وتعزيزا لمفاوضات نزع السلاح وضمانا لاستخدام الموارد البشرية والمادية التي تتوفر بفضل نزع السلاح في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية " (٦) .

١٤ - وفي الدورة الثامنة والعشرين المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ اتخذ قرار من جزئين بشأن مسألة تخفيض الميزانيات العسكرية ، والمساعدة الانمائية الدولية . وأوصى القراران ٣٠٩٣ ألف وباء (د-٢٨) المؤرخان في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ جميع الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بأن تقوم في السنة المالية التالية بتخفيض ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٧٣ ، وناشدها ان تخصص ١٠ في المائة من الاموال المفرجة عنها نتيجة

(٥) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.IX.1 .

(٦) انظر ، مثلاً ، قرارات الجمعية العامة ٣٤٦٢ (د-٣٠) و ٣٤٧٠ (د-٣٠) المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٦٨/٣١ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

لذلك لتقديم المساعدة للبلدان النامية . وطلبت في الجزء بء من القرار الى الامين العام ان يضع ، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين ، تقريراً عن تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، على ان يشمل ايضا الدول الاخرى ذات القدرة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة ، وعن استخدام جزء من الاموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية .

١٥ - وفي ١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ احيل الى الجمعية العامة تقرير الخبراء (٧) ، (تقرير عام ١٩٧٤) المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الاموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية " . وفرض التقرير مجموعات من المشاكل التقنية هي : تعريف المصروفات العسكرية وقياسها ، ومقارنتها دولياً ؛ وأشكال التخفيضات في المصروفات وما يمكن ان يكون لها من آثار على الامن الدولي ؛ وصعوبة التحقق من الامتثال ؛ وكيفية استخدام الموارد المتوفرة في التنمية الدولية . وأشار التقرير الى ان احراز تقدم في التنفيذ الناجح لا تفاقات تخفيض المصروفات العسكرية يقتضي وجود معايير مشتركة للقياس والمقارنة بين الدول ، وكذلك تدابير للتعقق من الامتثال .

١٦ - وفي عام ١٩٧٥ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٤٦٣ (د - ٣٠) الذي أكدت فيه من جديد اقتناعها بوجوب استخدام جزء من الموارد التي تتوفر نتيجة لتخفيض الميزانيات العسكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية ؛ وناشدت جميع الدول ، وخاصة الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، وكذلك أية دولة اخرى تضاهيها في المصروفات العسكرية ، ان تحاول جاهدة التوصل الى تخفيض متفق عليه في ميزانياتها العسكرية ؛ وحثت الدولتين اللتين لديهما اعلى مستوى من الانفاق العسكري ، مقيسا بالقيمة المطلقة ، على اجراء تخفيضات فورية ميزانيتهما العسكريتين ريثما يتم التوصل الى مثل ذلك الاتفاق ؛ ورجت من الامين العام ان يعد ، بمساعدة فريق من الخبراء المؤهلين ، تقريراً متعمقاً . وقد قدم هذا التقرير (٨) ، المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية : قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دولياً " (تقرير عام ١٩٧٦) ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . واوصى التقرير لاغراض الحد من الاسلحة بوضع تعريف خاص للقطاع العسكري والمصروفات العسكرية كما اودى بمجموعة من قواعد التقييم ، واقترح وضع نظام دولي لقياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها .

١٧ - ودعت الجمعية العامة ، في قرارها ٨٧/٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي هو منشأ التقرير الحالي ، جميع الدول الى التعليق على المسائل التي يتناولها التقرير المشار اليه في الفقرة السابقة ، ورجت من الامين العام ان يعد ، بمساعدة فريق دولي حكومي من الخبراء في شؤون الميزانية يقوم هو بتعيينهم ، تقريراً يتضمن تحليلاً للتعليقات المقدمة من الدول ، وكذلك اي استنتاجات وتوصيات اخرى .

(٧) A/9770/Rev.1 (انظر الحاشية ١ أعلاه) .

(٨) A/31/222/Rev.1 (انظر الحاشية ٢ أعلاه) .

١٨ - ولقد صدر تقريراً عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ خلال فترة من الانفراج السياسي بين الشرق والغرب ، والصعاب الاقتصادية ، وتزايد المصروفات العسكرية . ولقد كانت هذه فترة عانت البلدان المصنعة خلالها من الانتكاس الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، في حين أصيبت اقتصادات معظم البلدان النامية بالركود أو تعرضت لانخفاض معدلات النمو مصحوباً بعجزات حادة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتضاعف الديون الخارجية . وطوال هذه الفترة ، إحصاءات نواحي التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الأساسية التي تفصل البلدان المتقدمة النمو عن البلدان النامية ولمّا ظلت دون تغيير أساسي .

١٩ - وفي الوقت الحالي ، فإن المصروفات العسكرية السنوية ، التي تقدر بنحو ٤٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، آخذة في التزايد بسرعة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ؛ وتمثل هذه المصروفات تبديداً هاماً للموارد البشرية والتقنية والعلمية التي توجد حاجة ماسة إليها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢٠ - وليس هناك سوى القليل من المشاكل المعاصرة التي تعكس صورة لاهتمامات وأهداف عصرنا بنفس قوة نزع السلاح والتنمية . فهذان الأمران يجسدان معاً مقت العالم للحرب ، والآمال المعقودة على قيام سلم دائم وتحقيق الرفاه . وهما من بين المقاصد البارزة في ميثاق الأمم المتحدة الذي يسعى المجتمع الدولي مجاهداً منذ عام ١٩٤٥ إلى بلوغها .

٢١ - ان ما تحقق من نتائج حتى الآن في المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح غير كاف . فلا يزال توسيع نطاق الأسلحة وتضخم القوى العسكرية مستمراً على النطاق العالمي ، وإقامة ترسانات الأسلحة في أجزاء عديدة من العالم تسبب قلقاً بالغاً للمجتمع الدولي وتشهد على الحاجة إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح بشكل فعال .

٢٢ - والتقدم السريع الذي تحرزه التكنولوجيا العسكرية ، والمبيعات الدولية الضخمة من الأسلحة ، التي تنطوي على منظومات من الأسلحة يزداد تعقدها التقني يوماً بعد يوم ، أمران يدعوان إلى الانزعاج بشكل خاص ولم يشهد التاريخ قط تعاضد قدرة الإنسان على تدمير نفسه ، وحضارته ، وبيئته المادية بالقدر التي هي عليه اليوم .

٢٣ - ان زيادة الثقة فيما بين الدول شرط أساسي يلزم توافره لبدء عملية حقيقية لنزع السلاح ؛ وسوف تكون زيادة تدفق المعلومات نتيجة للتنفيذ الناجح للنظام الموصى به للإعلان عن المصروفات العسكرية دولياً خطوة هامة نحو بناء هذه الثقة .

٢٤ - ويمثل هذا التقرير محاولة لوضع نهج بناءة لتخفيض المصروفات العسكرية وتعزيز التقسُّد الاقتصادي والاجتماعي . ومن هنا فهو يتصل بالدراسات الجارية في نطاق الأمم المتحدة ، وبحولية نزع السلاح ، التي يقصد منها ان تتضمن معلومات موحدة تصلح لقياس المصروفات العسكرية وتقييمها .

باء - اهداف التقرير ومحتوياته

٢٥ - الفرض الرئيسي من هذا التقرير هو تحليل التعليقات المقدمة من الدول على تقرير عام ١٩٧٦ المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية : قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا " مع تقديم المزيد من الاستنتاجات والتوصيات .

٢٦ - ويحلل الفصل الثاني من هذا التقرير التعليقات المقدمة من الدول ، التي كان قد طلب اليها ان تقدم تعليقاتها بشأن الامور الواردة في تقرير عام ١٩٧٦ وان تقدم على الأخص آراء واقتراحات بشأن وسيلة الاعلان الموحدة المقترحة ، وان تقدم معلومات عن الممارسات التي تتبعها في حساب مصروفاتها العسكرية ، وان تقدم اقتراحات وتوصيات بشأن النهج العملية الممكنة لزيادة تطوير نظام الاعلان واعماله .

٢٧ - ويتناول الفصل الثالث زيادة تطوير نظام الاعلان ، وما سوف يواجهه خبراء شؤون الميزانية من مشاكل عملية في اكمال الشكل المقترح وفي محاولة استخلاص معلومات مناسبة من البيانات المقدمة . وتحقيقا لهذه الغاية ، استخدم فريق الخبراء المعلومات المقدمة سواء بصفة رسمية أو بصفة غير رسمية من عدد قليل من الدول .

٢٨ - ويورد الفصل الرابع استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء .

الفصل الثاني

تحليل لتعليقات الدول

٢٩ - دعت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣ من قرارها ٨٧/٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، جميع الدول الى موافاة الأمين العام بتعليقاتها حول المسائل التي يتناولها تقرير عام ١٩٧٦ . ودعت ، على وجه الخصوص ، كل الدول الى ابلاغ آرائها واقتراحاتها حول الوثيقة المقترحة لتوحيد الاعلان والواردة في التقرير ، ومعلومات عن الاجراءات التي تتبعها حاليا في حساب مصروفاتها العسكرية ، والاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالطرق العملية الممكنة لزيادة تطوير النظام الموحد للاعلان ولإعماله . واستجاب لهذا الطلب تسع عشرة دولة (٩) من بينها خمس دول (١٠) بدا انها ترى عدم انطباق الوثيقة المقترحة للاعلان في حالتها . والتحليل الذي يلي يقوم على أساس بقية الردود الأربعة عشر .

٣٠ - وقد ناقش فريق الخبراء بشئ من التفصيل الطريقة التي ينبغي توحيها في تقديم تعليقات الدول في هذا التقرير . وتم النظر في عدد من طرائق التقديم الممكنة ، بما فيها تصنيفها بحسب التعليقات ، وتصنيفها بحسب الدول ، وعدم تصنيفها على الاطلاق . ولم يعتمد النهج الاخير وهو المتمثل في مجرد نقل ردود الدول ، لكونه لا يفي بولاية فريق الخبراء وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٣١ ، حيث طلب اعداد " تقرير يتضمن تحليلا للتعليقات المقدمة من الدول " . على أن ردود الدول ترد بكاملها في المرفق الأول ، وذلك لعلم الجمعية العامة . واعتبر التصنيف بحسب الدول غير مرض نظرا لأن تجميع الدول بعضها مع البعض الآخر قد لا يسمح بتوضيح ما يوجد من اختلافات بسيطة ، لكنها هامة ، في الرأي فيما بينها ، ووافق الفريق في خاتمة المطاف على التصنيف بحسب تعليقات الدول ووفقا لصيغة الفقرة ٣ من القرار ٨٧/٣١ .

ألف - الآراء والاقتراحات حول وثيقة توحيد الاعلان الواردة في تقرير عام ١٩٧٦

٣١ - لعل من الأسير تقسيم آراء واقتراحات الدول حول وثيقة توحيد الاعلان الى تعليقات تخص تعريف ونطاق القطاع العسكري ونطاق المصروفات العسكرية ، وتعليقات تتصل بتركيب المصروفات

(٩) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أسبانيا ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بنما ، تونس ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ساموا ، السويد ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

(١٠) بنما ، تونس ، ساموا ، ملديف ، موريشيوس .

العسكرية وتصنيفها ، أى شكل عام للاعلان الدولي . وتتكرر بعض وجهات النظر المعبر عنها فسي أكثر من رد واحد ، وفيما يلي عرض للنقاط الموضوعية .

١ - تعريف ونطاق القطاع العسكري

٣٢ - اهتم فريق الخبراء لعام ١٩٧٦ ، في محاولته تصميم نظام للاعلان ، بتحديد اطار يحظى بالقبول العام من شأنه أن يسهل المقارنة الدولية الموثوق بها للنفقات العسكرية . وأية محاولة تستهدف وضع كوابح للمصروفات العسكرية لتحقيق قدر من مراقبة التسليح ونزع السلاح تحدد بدورها ، الى مدى بعيد ، معالم القطاع العسكري وتعريف القدرة العسكرية . ويعرف تقرير عام ١٩٧٦ القطاع العسكري تبعاً لمكانات القوة أى " تلك المجموعة من الأنشطة التي يكون الهدف منها [اجراء الابحاث] على امكانات القوة في الحاضر والمستقبل المقصود استخدامها ضد قوات خارجية بصورة رئيسية و[تنمية] تلك الامكانات ، وتوفيرها ، وتجميعها وصيانتها ووزعها " . وتتضمن الأنشطة الاساسية للقطاع العسكري مايلي :

(أ) توظيف الأفراد من المدنيين والعسكريين بما في ذلك افراد الاحتياط ؛

(ب) شراء المعدات ؛

(ج) العمليات والصيانة ؛

(د) انشاء المرافق العسكرية (بما في ذلك حيازة الأراضي والمرافق) ؛

(هـ) البحث والاستحداث .

بيد أن هنالك عدداً من العناصر التي يمكن أن تكون ، الى حد ما ، بدائل لهذه الأنشطة . ويورد تقرير عام ١٩٧٦ هذه العناصر تحت العناوين التالية :

١ - القوات شبه العسكرية ؛

٢ - الدفاع المدني ؛

٣ - المساعدة العسكرية ؛

٤ - وغير ذلك من الأنشطة التي قد تعتبر بدائل هامة للأنشطة الاساسية للقطاع العسكري .

(أ) تعريف القطاع العسكري

٣٣ - ترى السويد ، على العموم ، أن تعريف ونطاق ومحتوى القطاع العسكري الموصى به مناسب ، وعبر عدد من الدول المجيبة عن وجهات نظر تفترض بدورها قبول التعريف .

(ب) نطاق القطاع العسكري

'١' الأنشطة الأساسية

٣٤ - تتعلق النقطة الوحيدة التي أثيرت بصعوبات تقييم وقياس المرافق " المخزونة " أو الامكانات الاحتياطية لانتاج الأسلحة (السويد) .

'٢' القوات شبه العسكرية

٣٥ - لا تعترض وجهات النظر المتعلقة بالقوات شبه العسكرية ، بصورة مباشرة ، على اقامتها في القطاع العسكري ، على أنه كان هناك تشديد على عدم توفر معلومات كاملة في هذا الشأن لدى الحكومة المركزية (الولايات المتحدة الأمريكية) . كذلك أشير الى انه قد توجد حالات يستحسن أن توصف فيها المصروفات المبذولة في سبيل المنظمات غير العسكرية ظاهرا ، كحرس السواحل في الولايات المتحدة الأمريكية ، بكونها مصروفات عسكرية (الولايات المتحدة الأمريكية) . ومن ناحية أخرى ، كان هناك تشديد على أن عدم وجود حرس السواحل اضطر القوات البحرية الملكية الاسترالية الى أداء مجموعة عريضة من المهام الخارجة عن نطاق القطاع العسكري (استراليا) .

'٣' الدفاع المدني

٣٦ - من الآراء رأى يذهب الى انه يكاد يكون من المحال التوصل الى تفسير لعبارة " الدفاع المدني " ينطبق على كل بلد ، وان هذا العنصر يتطلب المزيد من الدراسة (أسبانيا) . وعبرت بلدان أخرى عما يساورها من الشكوك في امكان ادراج هذا العنصر (استراليا ، السويد ، هولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية) . وأشارت الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، الى انه لا تتوفر دائما للحكومة المركزية معلومات كاملة عن مصروفات الدفاع المدني عندما تشترك في تمويلها الولايات والادارات المحلية . ومن الواضح ، أنه ينبغي المزيد من التروى في ادراج الدفاع الوطني أو استبعاده (اسبانيا ، السويد) ، وفي دوره فيما يتعلق بأنشطة الكوارث الطبيعية (استراليا) ، وفيما اذا كان من الممكن اعتباره بديلا فعالا للدفاع الجوى النشط أم لا (هولندا) .

'٤' المساعدة العسكرية

٣٧ - اقترح وجوب زيادة توضيح تقسيم المساعدة العسكرية الى فئتين " المساهمات في القوات الحليفة والمقومات الهيكلية الحليفة " والمساعدة العسكرية المقدمة للحلفاء ولخير الحلفاء " (استراليا) .

'٥' غير ذلك من الأنشطة البديلة

٣٨ - يجدر النظر في استحسان ادراج المساهمات في أنشطة الأمم المتحدة لصيانة السلم (استراليا) .

٢ - تعريف ونطاق المصروفات العسكرية

٣٩ - يعتمد تحويل الأنشطة العسكرية الى امكانات قوة موجودة ومستقبلية على " تدفقات السلع والخدمات في شكل أفراد ومواد ومعدات ، إلخ ، يتم الحصول عليها من خارج القطاع العسكري " (A/31/222/Rev.1 ، الفقرة ٤٦) . وفي تقرير عام ١٩٧٦ ، تعرف المصروفات العسكرية بأنها تدفقات السلع والخدمات العسكرية النهائية على القطاع العسكري ، مقيمة بحسب تكاليف العوامل ؛ ويتضمن نطاق هذه المصروفات من حيث فئات التكاليف ما يلي :

- ١ - تعويض الأفراد العسكريين والمدنيين ، بما فيهم أفراد الاحتياط ؛
- ٢ - شراء المعدات بما فيها التعديلات الهامة للمعدات الموجودة في الخدمة ؛
- ٣ - العمليات والصيانة ؛
- ٤ - انشاء المرافق العسكرية ، بما في ذلك حيازة الأراضي والمرافق ؛
- ٥ - البحث والاستحداث .

(أ) تعريف المصروفات العسكرية

٤٠ - ترى السويد أن ما يوصي به تقرير عام ١٩٧٦ من تعريف ونطاق ومحتوى المصروفات العسكرية مناسب ويتعين ان يشكل الاطار الاساسي للتقدم في المستقبل . وعبرت دول أخرى عن وجهات نظر تفترض قبول هذا التعريف من حيث المبدأ .

٤١ - ويشترط تقرير عام ١٩٧٦ الاعلان عن المصروفات العسكرية على أساس تكاليف العوامل . وقد أشير الى أن نظام المحاسبة الاسترالي يسجل المصروفات العسكرية على أساس أسعار السوق ، ولا تتوفر البيانات الخالصة من الضرائب غير المباشرة والاعانات . وبما أن المفارقة الناتجة عن استخدام بيانات قائمة على أساس أسعار السوق تكون على الأغلب محدودة ، فقد أشارت استراليا الى أن الاعلان عن المصروفات العسكرية على أساس أسعار السوق قد يقلل مبدئياً ، وعلقت هولندا بدورها على الفرق الموجود بين مقياس حساب المصروفات العسكرية المستخدم حالياً والمقياس المقترح في تقرير عام ١٩٧٦ .

٤٢ - ولكي تتسنى المقارنات الفعالة للقدرة العسكرية يشترط تقييم بعض العوامل مثل حجم الدول وموقعها الجغرافي ، وفعالية القوات المسلحة ومعنوياتها ، وغير ذلك من الاعتبارات (استراليا) .

(ب) نطاق المصروفات العسكرية : فئات التكاليف

٤٣ - ينبغي استثناء بعض أنواع المصروفات من تعريف ونطاق المصروفات العسكرية ، وذلك كالتفقات المرتبطة بأداء القوات المسلحة لمهام مدنية مثل ضبط الانهار والمجارى المائية (الولايات

المتحدة الأمريكية) ؛ ومساعدة السلطات المدنية في حالات الكوارث الطبيعية ، وعمليات البحث والانقاذ وأنشطة حرس السواحل (استراليا) ؛ أو المصروفات التي لا تساهم مباشرة في القدرة العسكرية مثل الانفاق في سبيل الرعاية الصحية لأسر العسكريين واسكانها (الولايات المتحدة الأمريكية) .

(ج) تعويض الأفراد العسكريين والمدنيين

٤٤ - اقترح أن تستبعد كذلك النفقات المتصلة بالأنشطة الماضية ، كالمعاشات مثلا (الولايات المتحدة الأمريكية) . وتساقت إحدى الدول عن جدوى استبعاد المساهمات الحكومية في المعاشات وذلك على أساس أن الترتيبات السابقة التي تتولد عنها نفقات حالية قد توفر بدورها مزايا في الحاضر فيما يتعلق بالتجنيد والمعنويات والحفاظ على قدرة دفاعية فعالة (استراليا) .

٤٥ - بالإضافة الى تغيير طفيف اقترحت اسبانيا ادخاله على عرض مصروفات الأفراد ، اقترحت استراليا ادراج افراد الاحتياط المتطوعين والطلاب العسكريين كبند مستقل في باب الأفراد ، وأن تسجل البدلات وكذلك المرتبات .

(د) شراء المعدات

٤٦ - بينت استراليا أن ادراج مصروفات الذخيرة والمعدات بوصفها مشتريات بدلا من أن تكون بندا من بنود الصيانة يتعارض مع اسلوبها المتبع حاليا في المحاسبة الحكومية . فعندما يتم شراء معدات من هذا القبيل لتعويض ما يستهلك من المخزونات ، تعتبر هذه المصروفات من مصروفات الصيانة .

(هـ) انشاء المرافق العسكرية

٤٧ - رئي أن اضافة عمود خاص بمرافق التدريب والاختبار قد يكون مفيدا (استراليا) .

٣ - تركيب المصروفات العسكرية وتصنيفها : شكل عام للاعلان الدولي

(أ) تعليقات عامة

٤٨ - من بين التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير عام ١٩٧٦ توصية بايجاد شكل عام موحد لحساب المصروفات ، وترد بوصفها المرفق الثالث للتقرير الحالي . وهذا الشكل عبارة عن جدول تفصيلي ممكن لتجميع وتصنيف البيانات المتعلقة بالمصروفات العسكرية . ويقترح تقرير عام ١٩٧٦ تقييم الشكل العام وفقا لمعايير ثلاثة : (أ) هيكل ونطاق المعلومات اللازمة لعقد مقارنات بين المصروفات العسكرية ؛ (ب) الجدوى التقنية ؛ و (ج) سهولة التحقق . وأشارت هولندا الى أن هذه المعايير قد تتعارض فيما بينها ؛ فالجدوى التقنية قد تضع قيودا على مبدأ تقديم البيانات ، ومن ثمة تحول دون عقد مقارنات ذات مغزى بين المصروفات العسكرية .

٤٩ - ورحب عدد من الدول بالجهود الم بذولة في سبيل ايجاد نظام موحد للاعلان (اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) السويد ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان) . وقد وصف الشكل العام المقترح بأنه نظام تفصيلي للاعلان يتسم ، على وجه خاص ، بالافادة والشمول (جمهورية ألمانيا الاتحادية) وبكونه وسيلة فعالة لتحقيق التوحيد وعقد المقارنات بين المصروفات العسكرية للدول (اسبانيا) . كذلك رعى أن تنفيذه على نطاق واسع من شأنه أن يشكل قاعدة قيمة تقوم عليها الاتفاقات الممكنة في المستقبل للحد من المصروفات العسكرية أو تخفيضها (السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية) . ويتأيد من الدول التي تنفق أضعاف المبالغ في المجال العسكري يفدو التنفيذ ، بحكم التدفق المحسن لبيانات موثوق بها عن المصروفات العسكرية ، عاملا هاما ، يسهم في عملية اقرار الثقة على الصعيد الدولي (ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، السويد ، كندا ، المملكة المتحدة ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية) . بل ان نظاما آمّا يحظى بالقبول العام ويقوم على أساس المصروفات العسكرية ، طبقا لما هو محدد في تقرير عام ١٩٧٦) ، من شأنه أن يساعد على فهم أفضل للميزانيات العسكرية ، وبذلك يكون شرطاً لاغنى عنه لخفض ممكن في المصروفات العسكرية (ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)) .

٥٠ - وترى فنزويلا أن نظام الاعلان الدولي المقترح لا يوفر الادوات اللازمة لتنفيذه على نحو فعال . فليست هناك وكالة تتخطى النطاق الوطني تنظم وتراقب خفض الميزانيات العسكرية ، وسيلزم الاعتماد على حسن نية الدول ونزاهتها في تقديم المعلومات .

٥١ - وأشارت كندا الى أن هيكل ونطاق المعلومات اللازمة لعقد مقارنات بين الميزانيات العسكرية يتطلبان تصنيفا يسمح بالمقارنة السهلة بين البيانات التي تقدمها الدول . وقد يبدو مثل هذا التصنيف اعتبارا طيا الى حد ما ، ومن الأهمية بمكان التسليم بأن تقديم البيانات يعتمد بدرجة كبيرة على النظام الذي تستخدمه الدولة في المحاسبة والاعلان وعلى مدى الشبه الموجود بين هذا النظام وأداة الاعلان الموحد الموصى بها . وتؤكد كندا أن على كل دولة على حدة الاجابة على ثلاثة أسئلة هامة وهي :

- (أ) هل تقوم نظمها المحاسبية بمزل المصروفات العسكرية على نحو فعال ؟
- (ب) هل مصروفاتها معروضة ومجمعة ، في الآن ذاته ، بحسب فئات الموارد وبحسب فئات الموارد وبحسب البرامج أو المهمات ؟
- (ج) الى أى مدى يتفق تصنيفها مع ما تشترطه الاداة المقترحة للاعلان الموحد ؟

٥٢ - ووصفت فنلندا نهج الموارد الذي اختاره فريق الخبراء لعام ١٩٧٦ بأنه أساس واقعي لقياس الميزانيات العسكرية . وأشارت الى الفروق الكبيرة التي يتميز بها هيكل ومستوى النفقات العسكرية للدول ، وبينت ان هذه الفروق قد تؤثر ، في الوقت ذاته ، على مدى وطريقة تجميع بيانات تفصيلية ، تتعلق بالمصروفات العسكرية . فالمحاسبة والاعلان وفقا للشكل العام المقترح قد

يؤديان إلى التفصيل المشط في حالة البلدان الصغيرة التي تكون مستويات الانفاق العسكري فيها منخفضة . بل إن فنلندا ترى أن التفصيل الكثير لا يزيد بالضرورة من درجة العول على المعلومات المقدمة ، وعلى هذا يلزم التوفيق بين العول على المعلومات التفصيلية وتوفرها من ناحية ، وبين تحاشي الغموض والمقارنة الاجمالية من ناحية أخرى .

٣ هـ - وأشارت استراليا والسويد والمملكة المتحدة إلى أن بعض الدول مطالبة ببذل مجهود جبار لملء أداة الاعلان الموحد ، واقترحت السويد وجوب وضع هذا في الاعتبار لدى تنفيذ النظام . والتصنيف المقترح بحسب تكاليف الموارد يشبه التصنيف المستخدم حالياً في استراليا ، لكنه أقل تبويهاً بكثير . وأشارت الولايات المتحدة إلى أن الحصول على البيانات المتعلقة بالمصروفات العسكرية مصنفة بحسب تكاليف الموارد و/أو بحسب ثقات القوات أيسر بكثير من الحصول عليها مجمعة .

٤ هـ - وبينت بلدان خمسة أن في الامكان تقديم البيانات اللازمة المتعلقة بالمصروفات العسكرية دون صعوبة كبيرة (أسبانيا ، ايطاليا ، السويد ، كندا ، الولايات المتحدة الأمريكية) . ولاحظت كندا ، على وجه الخصوص ، أن التصنيف بحسب تكاليف الموارد والبرامج ، الوارد في الجدول ألف من تقرير عام ١٩٧٦ ، يمثل مستوى من التبويب يسمح لكندا بالاعلان ، شريطة أن يتوفر تعريف كاف لكل بند على حدة . وأيدت هولندا ضرورة وضع تعاريف دقيقة ، واقترحت ان يتضمن نظام الاعلان المقترح بيانات تتعلق بنوعية وأعداد منظومات الاسلحة والافراد . وأكدت الولايات المتحدة ضرورة الاستمرار في التمييز بوضوح بين الاموال المأذون بها والمخصصة ، والمبالغ التي تنفق فعلاً . فأداة الاعلان الموحد تتطلب تحديد المبالغ التي انفقت أو النفقات الفعلية ، ولو أن التحديد النهائي للنفقات العسكرية للولايات المتحدة خلال سنة مالية معينة لا يتسنى الا بشيء من التأخير .

(ب) تعليقات محددة

٥ هـ - أبدت استراليا ملاحظات محددة حول أداة الاعلان . فالطريقة التي عولجت بها ، في بند العمليات والصيانة ، تكاليف الاستخدام المستحقة على وكالات حكومية لوكالات حكومية أخرى وكذلك الغذاء والمأوى تتطلب المزيد من التوضيح . ويتمين تضمين أداة الاعلان ما يخص من أموال للمدفوعات المقيدة . ومن شأن هذا ان يساعد في التغلب على التباين الموجود بين الدول نتيجة لانتهاجها سياسات مختلفة في استئجار أو حيازة مرافق الدفاع . ثم ان التقسيم الفرعي المقترح لفئات المشتريات إلى مواد يتم انتاجها محلياً وأخرى تستورد قد يحتاج هو الآخر إلى المزيد من الصقل ، بشكل يؤخذ فيه بعين الاعتبار العناصر المستوردة في اطار العقود المحلية . واقترح ، في هذا السياق ، التمييز بين القيمة المضافة المحلية والمواد المستوردة .

٦ هـ - وأوضحت الولايات المتحدة ، اشارة إلى ممارساتها في مجالي الميزنة والمحاسبة ، أن الممارسة الحالية لا تفرق بين مواد الانتاج المحلي والمواد المستوردة ، وبين المخزونات المخصصة لهذه

أو تلك من القوات والمخزونات العامة ، أو فيما بين المباني من حيث أنواعها ؛ وإن الحكومة المركزية لا تتوفر لديها معلومات عن مجموع المصروفات في بعض المجالات كالدفاع المدني والقوات شبه العسكرية .

باء - معلومات تتعلق بممارسات الدول المحاسبية في مجال المصروفات العسكرية

٥٧ - لم يرد ، في ردود الدول الرسمية ، سوى القدر اليسير من المعلومات التي تتعلق بالممارسات المحاسبية العسكرية المتبعة حالياً (١١) . وأشارت إسبانيا إلى أنه لا داعي هنالك لارسال معلومات عن الطرق التي تتبعها في قياس مصروفاتها العسكرية نظراً لأن هذا يمكن استخلاصه من الميزانيات العامة للدولة التي يتم نشرها سنوياً . وأوضحت جمهورية ألمانيا الاتحادية أن مصروفاتها في مجال الدفاع منشورة في الميزانية الاتحادية ومفصلة في الكتب البيضاء . وبينت أسبانيا وإيطاليا والسويد وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية أن في المكان تعديل الممارسات المحاسبية المتبعة حالياً لتوفير المعلومات التي يقتضيها الجدول ألف الوارد في تقرير عام ١٩٧٦ .

٥٨ - وترد المصروفات العسكرية الإيطالية مفصلة بندا بندا كل سنة ، وهي مصنفة إلى فئات إدارية ، وتشغيلية ، واقتصادية . على أن المصروفات العسكرية غير مصنفة في الميزانية الوطنية الكلية بوصفها مخصصات إنتاجية أو استثمارية ولكن باعتبارها نفقات جارية .

٥٩ - أما المصروفات العسكرية الأسترالية فتخصص أيضاً كل سنة وتصنف على أساس تكاليف الموارد ، أي المرتبات والنفقات الإدارية والمعدات الإنتاجية ، ومعدات التعويض ، والمخزونات ، إلخ . ولا يتيسر توفير تصنيف وإيفني بحسب المهمات والبرامج ، ولكن توضع ، بشكل منفصل ، تقديرات مالية وتقديرات للقوة البشرية فيما يتعلق بكل من القوات البرية والبحرية والجوية .

٦٠ - وتمكس طريقة تصنيف المصروفات في نظام الميزانية الكندي احتياجات الحسابات الوطنية وضرورة توفير معلومات مفصلة لأغراض الإدارة اليومية . وتصنف المصروفات بحسب النشاط والغرض، وذلك بفضل نظام متكامل للتدوين . ومن رأى كندا أن هذا النظام يمكن أن يطبق على نحو مفيد على البيانات التي تقدمها الدول .

جيم - زيادة تطوير نظام الاعلان الدولي الموحد

٦١ - يرى فريق الخبراء لعام ١٩٧٦ أن أداة الاعلان الدولي المقترحة ينبغي اكسابها الصبغة العملية واختبارها وتنقيحها قبل دخولها حيز التطبيق الأعم بوصفها أداة منتظمة للاعلان عن

(١١) ترد كذلك الإشارة إلى الممارسات المحاسبية العسكرية المتبعة حالياً في الفصل الثالث ، حيث تبذل محاولة تتناول بالتحليل ، على نحو أكثر منهجية ، المشاكل التي قد تواجهها الدول عندما تملأ جدول المحاسبة الموحد .

المصروفات العسكرية ، وانه يتعين اسناد المسؤولية التقنية عن أداء هذه المهام الى مجموعة مخصصة تتألف من ممارسين ذوي خبرة في ميدان الميزنة العسكرية تحت اشراف الأمم المتحدة . وقد حظيت وجهات النظر هذه بتأييد المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، والسويد ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وأعلنت هولندا انها مستعدة لمحاولة تصنيف مصروفاتها العسكرية وفقا لنظام الاعلان الموحد المقترح . وأوصت اليابان ، بالإضافة الى ذلك ، بوجوب البدء في أقرب وقت ممكن ، في العمل المتعلق باكساب الصبغة العملية والاختبار والتنقيح ، المشار اليه بوصفه " التطوير العملي " في تقرير عام ١٩٧٦ ، وبأنه يتعين على فريق الخبراء الحالي أن يركز جهوده على ايجاد أساليب واجراءات لموسسة للتطوير العملي ، بما فيها تحديد تشكييل المجموعة المخصصة وأنشطتها . وتعتقد جمهورية ألمانيا الاتحادية انه يتعين على المجموعة أن تحاول تحسين القائمة المحاسبية الأم ، ثم تسعى ، في مرحلة الاختبار المقترحة ، الى البرهنة على ما اذا كان نظام الاعلان يمكن أن تستخدمه جميع الدول أم لا .

٦٢ - وتتفق كندا في الرأي مع الاستنتاج الوارد في تقرير عام ١٩٧٦ والقائل أن هناك حاجة واضحة الى ترجمة المفاهيم والاجراءات المستحدثة في الدراسة الى طرائق ووسائل عملية يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على أساس منظم . واقترحت كندا ، واضعة هذا نصب عينها ، وجوب النظر في اكساب الصبغة العملية لاداة الاعلان العالمي لتحصل الدول على تعاريف ومواصفات محددة لفئات المصروفات ومحتواها بتفصيل يوضح بشكل ملموس طبيعة البيانات المطلوبة . ولن يتسنى للدول النظر التفصيلي في التوصيتين الأخريين المتعلقة بالاختبار والتنقيح الا بعد حصولها على هذه البيانات .

٦٣ - وفي مجال اختيار صلاحية نظام الاعلان المقترح ، تفضل كل من المملكة المتحدة واليابان الاضطلاع بدراسة رائدة ، يقوم بمقتضاها عدد تمثيلي صغير من الدول بملء الجدول ألف الوارد في تقرير عام ١٩٧٦ . واقترحت اليابان أن تمثل مجموعة الدول نظاما اقتصادية مختلفة ، على أن يسمح لأية دولة بالمشاركة على أساس طوعي . ووافقت المملكة المتحدة على المشاركة الطوعية ، ولكنها أشارت الى أن عينة عالمية قد تتمخض عنها مجموعة من البيانات صعبة التحليل والتنقيح . وشددت الولايات المتحدة على ضرورة اشراك دول تتميز بسخامة نفقاتها العسكرية وتكون ذات نظم اقتصادية متباينة .

٦٤ - وأعرب عن الأمل في أن توافق الجمعية العامة على طلب اجراء دراسة رائدة وانشاء مجموعة مخصصة في دورتها الثانية والثلاثين (المملكة المتحدة ، اليابان) . ويمكن لهذه المجموعة أن تقدم خطة انشطتها (اليابان) أو نتائج الدراسة الرائدة (المملكة المتحدة) الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٧٨ .

٦٥ - وترثي هولندا اجراء عدد من الدراسات الوطنية الرائدة لاختبار نظام الاعلان المقترح ولدراسة امكانية تطبيق معيار التكلفة المعدلة للعوامل . كذلك اقترحت وجوب دراسة طرائق قياس

الفروق الدولية في الانتاجية فيما يتعلق بخلق امكانات القوة ، لأن خفض المصروفات العسكرية بنسب متساوية قد يفضي الى تخفيضات لا متساوية في امكانات القوة وهذا من شأنه أن يؤدي الى عدم الاستقرار . ولذلك تولدت الحاجة الى الحصول على معلومات عن أعداد ونوعية مناورات الأسلحة وأفراد القوات .

٦٦ - ويتضمن تقرير عام ١٩٧٦ أيضا توصيات تتعلق بعامل الخفض ومقارنات دولية للمصروفات العسكرية . وقد تم مقترحات محددة تتعلق بتركيب عوامل طرح التضخم من الأسعار والمؤشرات البديلة المناسبة . ووصفت هذه المقترحات بأنها قيمة (السويد) ، وسلم بضرورة المزيد من تطوير تقنيات وضع مقاييس أدق وأثبت للمصروفات العسكرية (استراليا ، السويد ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية) . وسيحتتم تقييم البيانات لمدة بضع سنوات كي يتسنى اكتشاف وحل المشاكل التي يمكن أن تنشأ عن عقد مقارنات بمر الزمن (الولايات المتحدة الأمريكية) . وعلى النقيض من ذلك ، لا تعتقد فنزويلا أن تقرير عام ١٩٧٦ يحدد نظاما تقييما قادرا على قياس المصروفات العسكرية وعقد المقارنات بينها على الصعيد الدولي ، أو أنه يحدد الاجراءات اللازمة للقياس الدقيق للتغييرات في القوات العسكرية .

٦٧ - بيد أنه قبل أن يصبح في الامكان صياغة اتفاقات فعالة للحد من المصروفات العسكرية تظل مجموعة من القضايا التقنية تنتظر الحل ، ولا سيما ما يرتبط منها بمسألة التحقق (الولايات المتحدة الأمريكية) ، واقترح اجراء دراسة منفصلة حول ايجاد ضرائق للتحقق من البيانات المتعلقة بالمصروفات العسكرية التي تقدمها الدول . ومن الآراء ما ينادى بوجوب توفير امكانية التحقق من التطبيق العملي لاتفاقات خفض المصروفات العسكرية واستحداث اجراء للتحقق يقوم على أساس المعاملة بالمثل ويتميز باستجابته ، في الآن ذاته ، لمصالح الأمن الوطني للدول ومتطلبات هذه الاتفاقات (جمهورية ألمانيا الاتحادية) .

دال - آراء ومقترحات أخرى

٦٨ - أشار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إلى أن الأمم المتحدة ، لسوء الحظ ، دأبت في السنوات الأخيرة على الاضطلاع بدراسات تقنية لجوانب منفردة من مشكلة خفض المصروفات العسكرية للدول . فقد أظهرت التجربة أن هذه الدراسات لم تعزز الخفض العملي للميزانيات العسكرية للدول ، بل انها حولت الانتباه عن ايجاد حل للمشكلة لا غير . ومن رأى الاتحاد السوفياتي أن الدول مطالبة بتكريس جهودها لا في سبيل البحث المجرد الذي لا يفضي الى نتائج عملية ، بل من أجل تنفيذ التدابير الحقيقية الفعالة لخفض الميزانيات العسكرية .

الفصل الثالث

زيادة تطوير وسيلة الاعلان

ألف - مقدمة

٦٩ - أشار تقرير عام ١٩٧٦ الى ان عدة مواضيع قد تركت بغير حل وان السبب الرئيسي في ذلك يعود الى ان درجة التفصيل والتخصص المطلوبة لمعالجة بعض المسائل التقنية لا يمكن ان يؤديها غير الفنيين المحترفين في الميادين الفرعية ذات الصلة . ولم يكن يغيب عن ذهن فريق الخبراء أن تعريف القطاع العسكري والنفقات العسكرية وتحديد نطاقهما أمر قد يستلزم بعض النظر ، وان الأمر يقتضي جعل وسيلة الاعلان الموحدة صالحة للتطبيق العملي . وهذه الصفة العملية سوف تستدعي تعريفا دقيقا وتحديد لفئات النفقات ومضمونها بدرجة من التفصيل تشكل مرشدا عمليا للدول التي تقدم البيانات المطلوبة ، ومن ثم يتم اختبار وتحسين وسيلة الاعلان . ومتى تم وضع نظام الاعلان بالعملة الوطنية يمكن توجيه الاهتمام نحو استحداث عوامل خفض سعرية عسكرية مناسبة واجراء مقارنات للقيمة على الصعيد الدولي .

٧٠ - وبالنظر الى المقدار المحدود من المعلومات المتوفرة لدى فريق الخبراء ، فانه ليس في قدرة الفريق ان يقدم تعريفات وتحديدات تفصيلية لجميع فئات النفقات بحيث يستكمل الجدول ألف ، أى الجدول النموذجي الخاص بتقرير عام ١٩٧٦ . وقد رأى الفريق ان من المهم في هذه المرحلة أن يبين الخيارات الأوسع المتاحة لاستكمال الجدول ، وان يبحث بحثا عاما نوع المشكلة الاعلامية التي تبرز في الحالة التي تكون فيها البيانات التي تم تحصيلها وتجميعها بطرق مختلفة لأغراض الميزانية والمحاسبة على وجه التحديد غير متفقة اتفاقا كاملا مع متطلبات الجدول المقترح والموصى به في تقرير عام ١٩٧٦ . وهناك ، فضلا عن ذلك ، عدد من المشاكل قيد النظر ، وهي مشاكل أكثر تحديدا وتفصيلا أثارتها ردود الدول ، وتتعلق بتعريف ونطاق القطاع العسكري والنفقات العسكرية . وقد عرضت أخيرا النتائج والتوصيات العامة .

٧١ - وقد جرى هذا البحث للقضايا العامة والخاصة على أساس المعلومات الواردة في ردود الدول عملا بقرار الجمعية العامة ٨٧/٣١ ؛ والمعلومات التي حصلت عليها الحكومة السويدية نتيجة محاولتها الناجحة الى حد بعيد في ملء الجدول النموذجي ؛ والمعلومات الخاصة بنظم الميزنة والمحاسبة ، والتي قدمها بصورة غير رسمية اعضاء فريق الخبراء (١٢) . وبالنظر الى الافتقار الى المعلومات التي قدمتها الدول في ردودها بشأن ممارساتها في مجال الميزنة والمحاسبة العسكرية ، والى ان المعلومات

(١٢) ان المعلومات التي قدمتها حكومة السويد بما في ذلك جدول نموذجي مستكمل ، وردود الدول ، والنموذج الذي أوصى به تقرير عام ١٩٧٦ ، قد ألحقت بوصفها مرفقات لهذا التقرير .

الاضافية لم تكن نموذجية بالدرجة المرغوبة ، من التمثيلية ، فانه لابد من التنبيه الى ان تقديم الفريق للطبيعة الحقيقية للصعوبات العملية التي تواجه الدول لدى ملء الجدول النموذجي هي معلومات ناقصة حتما . ولا بد أن يشكل جمع معلومات تفصيلية اضافية من عينة أكثر تمثيلا جزءا هاما من أى مرحلة تطوير عملية .

باء - درجات التفصيل وتكاليف الاعلان وسهولة التحقيق

٧٢ - ان من المهم ألا يفرض عن الأذهان ان كل خانة من خانات الجدول النموذجي تعكس عددا واسعا من المعاملات القائمة بين القطاع العسكري وسائر القطاعات في اقتصاد معين . وترافق هذه العمليات عمليات تبادل للطلبات والطلبات والمدفوعات والوصلات وتقارير الجرد وما الى ذلك . وهذه تشكل البيانات الأولية التي يقوم عليها البند المقابل لها في الجدول النموذجي . فاذا بسّني الجدول النموذجي خانة بعد خانة ، فانه سيكون هناك ميدئا مجموعة من هذه البيانات الأولية تقابل كل بند ، كما انه يمكن التعرف على هذه البيانات بدورها في حسابات الشركات التي تقدم السلع والخدمات في القطاع العسكري . ولذلك ، فان البيانات الأولية المتعلقة بكل خانة من خانـات الجدول النموذجي تقدم المعلومات الأساسية للتحقق من اتفاقات تخفيض النفقات العسكرية . ويقدر ما تعتمد الأرقام الواردة في خانات الجدول النموذجي على البيانات الأولية بصورة رئيسية ، ويقدر ما تكون انـمعلومات المتوفرة تفصيلية ومتراصة ، كما في النموذج الخاص بوسيلة الاعلان المقترحة ، تنخفض امكانيات النجاح في اخفاء المعلومات ، كما تنخفض كلفة التحقق من الأنشطة العسكرية .

٧٣ - والكلفة التي تتكبدها دولة معينة في اصدار الجدول النموذجي المقترح تتوقف بصورة جزئية على مدى تقارب المعلومات التي يقدمها حاليا نظامها في الميزنة والمحاسبة مع بنية الجدول النموذجي . ويتبين ان كثيرا من الدول تأخذ بنظم تعلن بصورة منتظمة عن النفقات العسكرية ، ولكن في شكل يختلف بعض الشيء عن الشكل الذي يتطلبه الجدول النموذجي الوارد في تقرير عام ١٩٧٦ . وان من المطلوب ، لأغراض وسيلة الاعلان دولية ، تقديم بيانات بالنفقات العسكرية ورغم ان عدة دول تخصص وتدير النفقات العسكرية الفعلية في مجموعات مماثلة في خطوطها العريضة لفئات الموارد الخاصة بالجدول النموذجي ، فانه يبدو أن عددا من الدول أقل من ذلك ، ومنها السويد مثالا ، ذات نظم تعلن عن النفقات العسكرية حسب فئات الموارد والتقسيمات العسكرية على السواء . وقد توضع مخصصات القوات العسكرية ، في بعض الحالات ، على أساس بيانات تخطيطية ، رغم أن هذه البيانات تتعرض للتغيير لدى تنفيذ البرنامج المتصل بالموضوع . ويحدث ذلك بسبب أخطاء في تقدير الأسعار ، وتغييرات في الأولويات ، وعمليات تأخير في البرامج ، وما الى ذلك . غير انه قد يكون بامكان بعض الدول مع ذلك ان تعلن عن النفقات الفعلية حسب التقسيمات العسكرية بتغييرات طفيفة في نظم الميزانية والمحاسبة .

٧٤ - وانا لم تكن الدول في وضع يمكنها من تقديم هذا النوع من البيانات التفصيلية المطلوبة للجدول النموذجي ، فانه ينبغي لها أن تختار احدى طريقتي التبسيط و/أو التغيير التالية بغية اكمال وسيلة الاعلان :

(أ) تبسيط مشكلة تقديم البيانات عن طريق تخفيض درجة التفصيل المطلوبة ؛

(ب) الاحتفاظ بدرجة التفصيل المطلوبة مع السماح الى حد ما ببعض الأرقام التقريبية بالنسبة الى عدد من البنود في الجدول ؛

(ج) تغيير نظم الدول في الميزنة والمحاسبة بحيث يتم جمع ونتاج البيانات التفصيلية ذات الصلة في الصيغة المطلوبة .

٧٥ - ان اتخاذ القرارات الرامية الى تسهيل تقديم البيانات أو الى تعزيز نظم الميزنة والمحاسبة الحالية سينطوي اذن على عدد من الخيارات . وما تستدعيه هذه الخيارات من ارشاد هو أمر ينبغي للجمعية العامة ان تقدمه . وقد جرت في الجدول النموذجي محاولة للابقاء على التوازن بين تكاليف تحصيل وتجميع البيانات وتكاليف التحقق . وكلما كانت البيانات المطلوبة أكثر تفصيلا سهلت مقابلتها والتحقق منها . اما اذا انخفضت درجة التفصيل المقبولة (كما في الخيار (أ) في الفقرة ٧٤ أعلاه) ، فان ذلك يكلف بعض الخسارة في خصائص التحقق التي يتسم بها الجدول النموذجي . وقد يقتصر هذا الجدول النموذجي المقترح ، اذا بلغ الأمر غايته ، على حقل واحد يقابل فئات الموارد . ويمكن لعدة دول ، في هذه الحالة ، ان تملأ الجدول النموذجي بأن تنقل اليه بكل بساطة البيانات التي سبق ان نشرتها ، ولكن مثل هذا الجدول سيتضمن معلومات أقل بكثير مما تنشره كثير من الدول حاليا . ويمكن التفكير كذلك في أمر تخفيض درجة تفصيل الجدول النموذجي دون أن يبلغ ذلك هذا الحد الأقصى . ولكن هذا النوع من التبسيط ، كما أشير من قبل ، سيزيد من صعوبة مهمة التحقق ويقلل من منافع اعتماد الانفاق المسكري بوصفه منهجا عمليا لفايات مراقبة التسليح ونزع السلاح .

٧٦ - وثمة طريقة أخرى لتخفيض تكاليف الاعلان ، وهي الاحتفاظ بدرجة التفصيل المطلوبة في الجدول النموذجي (كما في الفقرة ٧٤ (ب) أعلاه) مع السماح الى حد ما ببعض الأرقام التقريبية بالنسبة الى عدد من بنود الجدول . فحيث لا تتوفر أرقام دقيقة عن النفقات بالنسبة الى بعض الخانات فانه قد يكون بالامكان التوصل الى تقريبات باستخدام مزيد من بيانات التخطيط وسائر البيانات الخاصة بالنفقات ، وكذلك المعلومات الخاصة بسير العمل في برامج معينة .

٧٧ - وقد ترد الأنواع التالية من المعلومات بدرجات مختلفة في نظم الدول الخاصة بالميزنة والمحاسبة :

(أ) معلومات كاملة بالنسبة الى عدد متفرق من الخانات على أساس النفقات ؛

(ب) معلومات كاملة تقريبا عن النفقات بالنسبة لخانات معينة ، وذلك بالنظر الى معرفة قسم هام من النفقات التي ستوزع ؛

(ج) معلومات عن النفقات تتعلق بمجاميع فئات من الخانات في الجدول النموذجي ؛

(د) أنواع مماثلة من المعلومات عن النفقات المخطط لها ؛

(هـ) أنواع أخرى من المعلومات ، كنسبة التفويت في البرامج ، وتجاوز التكاليف .

وقد يكون بالامكان تقديم الأرقام بالنسبة لبعض الخانات حسب فئات الموارد وحسب التقسيمات العسكرية دون صعوبة بالغة . وقد يقتضي الأمر في حالات أخرى استخداما سديدا للمعلومات الفعلية المتوفرة عن النفقات للتوصل الى أرقام تقريبية . وقد يستدعي ذلك ادماج المعلومات التفصيلية بطرق مختلفة ، أو قد تستدعي الضرورة ، حين لا تتوفر معلومات تفصيلية بالنسبة للتقسيمات العسكرية حسب النفقات الفعلية ، تجزئة مجاميع فئات الموارد ، وذلك باستخدام نسب تؤخذ عن بيانات التخطيط وغيرها من المعلومات . وبالنظر الى ما يتسم به بند " المعلومات والصيانة " من عدم تجانس ، فان الأمر قد يقتضي توزيع هذا البند على التقسيمات العسكرية ، ويصبح التوصل الى أرقام تقريبية غير بعيدة أمرا يتسم بصعوبة خاصة .

٧٨ - وقد يتطلب الأمر طرقا تقريبية ماثلة بالنسبة لنفقات الموظفين . وفي نظم الميزانية والمحاسبة لدى بعض الدول تشتمل حسابات العمليات والصيانة على ما يدفع للموظفين المدنيين ، ولا بد لذلك من فصلها . وفي بعض الحالات ، قد لا يفرق بين مكافآت وتعويضات المجندين ومكافآت غير المجندين . غير ان من الممكن في مثل هذه النظم التوصل الى أرقام تقريبية بالنسبة لخانات الموظفين في الجدول النموذجي . وإذا كان نظام التخطيط يقدم معلومات عن اعداد الموظفين ومتوسط درجاتهم حسب التقسيمات العسكرية ، فانه يمكن استخدام هذه المعلومات مقرونة بمجاميع النفقات بالنسبة للموظفين في التقسيمات العسكرية للتوصل الى أرقام تقريبية بالنسبة لخانات الجدول .

٧٩ - وان تخصيص مجاميع فئات الموارد للتوصل الى أرقام تقريبية بالنسبة للخانات الخاصة بالتقسيمات العسكرية سيجعل من السهل نسبيا ملء الجدول النموذجي للاعلان . غير ان هذا المنهج القابل للتكليف سيقفل من موثوقية هذا الجدول النموذجي المستكمل . فالعلاقات العديدة القائمة بين خانات الجدول والبيانات المالية والكمية التي تتجاوز حدود الجدول النموذجي ، الى جانب شرط التماسك الداخلي ، وكلاهما يعطي الجدول النموذجي المستكمل مجالا واسعا من امكانية التحقق ، ستكون على قدر من الدقة أقل بكثير . ولعل الخسارة ستقل ، دون أن تبلغ الصفر ، اذا ما أعلنت البلدان بالتفصيل عما اتبعته من طرق للتوصل الى هذه الأرقام التقريبية .

٨٠ - ان الدول قد لا تستطيع استكمال الجدول النموذجي ، في المرحلة الأولية للاعلان ، الا باستخدام أرقام تعتمد على البيانات والأرقام التقريبية الأولية (كما في الفقرة ٧٤ (أ) أو (ب)) . أما التقدير المباشر لجميع الخانات أو معظمها من البيانات الأولية فيتطلب على الأرجح تغييرات في كثير من نظم الميزنة والمحاسبة (كما في الفقرة ٧٤ (ج)) . وسيطلب ذلك بعض التكاليف الإضافية للحصول والتجميع . فاذا كان من المعتزم اجراء مقارنة دقيقة وتخفيض فعال للنفقات العسكرية على أساس نظام للاعلان من هذا النوع ، فانه ينبغي للحكومات في هذه الحالة أن تقرر تحمل تكاليف الاعلان المعتمد على التقدير المباشر . وهذا هو الخيار الذي يؤمل ان تتجه اليه جميع الدول .

جيم — المسائل غير المحلولة فيما يتعلق بالاعلان الدولي

٨١ — بالإضافة الى الاعتبارات العامة المشار اليها أعلاه ، أثير عدد من المسائل أكثر تحديداً في ردود الدول وفي البيان الذي قدمته السويد الى فريق الخبراء . وتقع هذه المسائل في ثلاث مجموعات :

- (١) تعريف ونطاق القطاع العسكري ؛
 - (٢) تعريف ونطاق النفقات العسكرية ؛
 - (٣) مسائل أخرى محددة تتصل بجدول الاعلان المقترح .
- وهذه المجموعات الثلاث هي على التوالي موضع مناقشة في الفقرات التالية .

١ — تعريف ونطاق القطاع العسكري

٨٢ — في ضوء المضمون العام لردود الحكومات ، يبدو أن ليس ثمة مبرر لاعادة النظر في تعريف ونطاق القطاع العسكري على النحو المقترح في تقرير عام ١٩٧٦ . والقضية الوحيدة الخاصة بالأنشطة الأساسية المقترحة تتعلق بادراج المرافق الاحتياطية أو " المختزنة " لانتاج الأسلحة ، وهي مسألة تثير في بعض الحالات مشاكل خطيرة في التقييم والقياس . وتعود هذه المشاكل الى ان تلك المرافق قد تكون جزءاً من نفس الشركات أو المنشآت بوصفها سلاسل انتاج فعالة ، وذلك لأن ما يقدم اليها من دعم قد يأتيها من أكثر من ادارة حكومية واحدة ، ولأن حدود هذه الفئة غير واضحة بسبب احتفاظ بعض الدول بسلاسل انتاج تعمل بمعدلات أسعار منخفضة غير اقتصادية يقصد بها الاحتفاظ بالقدرة على التوسع السريع . غير ان من الجلي ان هذه المرافق تشكل جزءاً من القدرة العسكرية المقبلة وأنه ينبغي مبدئياً ان تدرج في تعريف مقومات القطاع العسكري . أما المشاكل العملية الناجمة عن قياس المدفوعات اللازمة للاحتفاظ بهذه المرافق فينبغي تناولها في الوقت المناسب .

٨٣ — وقد ناقش تقرير عام ١٩٧٦ ببعض التفصيل ادراج أنشطة بديلة . ان ادراج قوات شبه عسكرية في الفئة البديلة لا يثير أى مشكلة . غير انه يبدو من العسير تعريف القوات شبه العسكرية على نحو ادق مما ورد في تقرير عام ١٩٧٦ ، اى انها المجموعات التي تلقت تدريباً عسكرياً منظماً واصبح يمكن ، اذا ما جهزت بأسلحة مناسبة ، استخدامها كبدائل عن القوات العسكرية النظامية . ويمكن ازالة اللبس حيثما ورد على أساس القوات شبه العسكرية كما تم تحديدها في تعريف القوات شبه العسكرية الوارد في تقرير عام ١٩٧٦ .

٨٤ — ويشير ادراج الدفاع المدني قضايا مبدئية وقياسية . فمن حيث المبدأ ، يمكن للاتفاق على الدفاع المدني ان يكون بديلاً عن الاتفاق على القوات العسكرية أو أن يقلل من فعالية قوات الخصم . ولذلك فإنه ينبغي مبدئياً ان يدرج الدفاع المدني في القطاع العسكري . غير ان من الجلي مع ذلك ،

كما اشار الى ذلك تقرير عام ١٩٧٦ ، ان الدقة في قياس الدفاع المدني والتحقيق منه ستكون عسيرة بسبب ما للحكومة المحلية والقطاع الخاص من دور في الدفاع المدني . وفي بعض الحالات يبرز الشك في فعالية الدفاع المدني باعتباره بديلا عن الدفاع الفعلي . يضاف الى ذلك ان خصائص مراقبة التسليح التي يتسم بها الدفاع المدني هي ذات حدين (أهميته الاستراتيجية المحتملة مقابل آثاره الانسانية) . ومن الممكن جدا ان يكون الدفاع المدني موضع نظر في الاتفاقات الخاصة بالحد من النفقات العسكرية ، وخاصة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . وقد أعربت عدة دول عن بعض الشك في امكانية ادراج الدفاع المدني في تقاريرها ، وذلك على الأقل في المراحل الأولى . ومختلف هذه الاعتبارات تطرح معضلة لا يمكن حلها بسهولة أو دون مزيد من التفكير .

٨٥ - ويرى فريق الخبراء أن تقسيم المساعدة العسكرية بين (١) المعونة المقدمة الى المقومات الهيكلية للحلفاء أو الى قوات الحلفاء المرابطة على أرضي بلد معين أو أراضي حلفائه و (٢) المعونة المقدمة الى الخارج ، هو تقسيم ذو فائدة اذا أخذنا في الاعتبار منظمات الدفاع الجماعي . وبما أنه يمكن أن نفترض أن نية الدولة المانحة هي تعزيز وضعها العسكري ، فإنه لا مبرر لتغيير النتيجة التي خلص اليها تقرير عام ١٩٧٦ ، والتي مفادها انه ينبغي ادراج المساعدة العسكرية كلها في القطاع العسكري .

٨٦ - وثمة بعض اللبس فيما يتعلق بمعاملة النفقات الخاصة بقوات الامم المتحدة لحفظ السلم غير المبالغ التي تقدم كاسهامات للمنظمات الدولية . فحين يجري انشاء هذه القوات بحيث تقتصر على خدمة الأمم المتحدة وتسرح لدى انجازها هذه الخدمة ، فإنها لا تشكل جزءا من الطاقة العسكرية لدولة معينة ، كما انه ينبغي استبعاد ما تستتبعه من نفقات . أما في الحالة التي لا توجد فيها هذه الترتيبات فان من الأفضل النظر الى هذه القوات على اساس انها مازالت تشكل جزءا من الطاقة العسكرية لتلك الدولة . وينبغي في كلتا الحالتين بالطبع اعتبار ان ما ينجم من تكاليف اضافية عن مجرد نقل القوات والاحتفاظ بها هو من الأمور التي لا تدخل في نطاق الوظائف العسكرية .

٢ - تعريف ونطاق النفقات العسكرية

٨٧ - ان تعريف ونطاق النفقات العسكرية الواردين في تقرير عام ١٩٧٦ يبدو مرضيا بوجه عام لفريق الخبراء .

٨٨ - وان من المهم ، حين تقوم منظمات عسكرية أو شبه عسكرية بأداء وظائف مدنية ، أن لا تستبعد من النفقات العسكرية غير التكاليف الاضافية الناجمة عن تلك الأنشطة المدنية ، كتكاليف المواد والوقود وبعض التموينيات . ويقتضي ذلك ألا تستبعد من النفقات العسكرية التكاليف الأساسية للمنظمات ، أي مكافآت وتمرينات الموظفين واقتناء المعدات . وقد يكون من العسير قياس التكاليف الاضافية لقطع الصيانة المستخدمة بوجه خاص للأنشطة المدنية ، وينبغي في هذه الحالة ألا تستبعد هذه التكاليف من النفقات العسكرية .

٨٩ - وان المسائل الرئيسية غير المحلولة فيما يتعلق بقياس النفقات العسكرية بوجه مناسب انما تظهر في مجال تكاليف الموظفين . فان المقارنة بين المكافآت العسكرية والمدنية في مختلف البلدان امر معقد بسبب اختلاف الممارسات الوطنية المتعلقة بالضرائب المفروضة على المرتبات ، وضرائب الدخل ، والضمان الاجتماعي ، والعائدات التقاعدية . وقد ذهب تقرير عام ١٩٧٦ الى انه ينبغي تقييم المدخلات المستخدمة في القطاع العسكري ، قدر الامكان ، عن طريق استخدام معيار التكلفة المعدلة للعوامل ، وهي صيغة مشابهة لصيغة تكلفة الفرصة . وذلك يستدعي مبدئيا أن تشمل المرتبات التي يدفعها القطاع العسكري بعض البنود كالضرائب المفروضة على المرتبات ، واشتراكات الضمان الاجتماعي . وينبغي ان تتضمن كذلك التعويضات والمدفوعات العينية (كالجرايات والعناية الصحية مثلا) ، رغم أن هذه الأخيرة قد يصعب تخصيصها ضمن التقسيمات العسكرية . وان المدفوعات التقاعدية للموظفين السابقين تعد دافعا مقولة بالنسبة للخدمات الماضية ، وهي لا تساهم في القدرة العسكرية الحاضرة أو المستقبلية وينبغي بالتالي استبعادها . غير أنه قد تكون هناك علاقة تعويضية بين مستوى المعاش التقاعدي الذي سيدفع للموظفين الحاليين في المستقبل ومستوى مكافآتهم الحالية . وتختلف الممارسات الوطنية في هذا الشأن . وما انه ليس هناك نص صريح بادرار القيمة الحالية للمعاش التقاعدي الذي سيتقاضاه الموظف الحالي في المستقبل في الجدول النموذجي ، فان الدول ذات النظم التقاعدية السخية والمكافآت الحالية المنخفضة نسبيا قد تبدو وكأنها قدمت بيانات أخفض من تكاليف الموظفين الحالية . ويبدو من الضروري أيضا ، في مرحلة الاثبات التجريبي ، أن يجري مزيد من البحث في تعريف تكاليف الموظفين بغية تلافي مايقوم من تباين بين الدول .

٣ - مسائل معينة أخرى تتعلق بنموذج الاعلان المقترح

٩٠ - هناك مسألة برزت بشأن ما اذا كان ينبغي تقسيم مشتريات الذخيرة بين اللوازم المعتمدة للتدريب واللوازم المعتمزة خزنها للحرب . وبالنظر الى صعوبات الحصول على بيانات تأخذ بهذا التمييز من العديد من الدول ، وارتباط التوازن القائم بين الفئات بسياسة التدريب ، وعموم المخزونات الحالية ، ومعدلات استهلاكها ، وما الى ذلك ، فانه يبدو أن من الأبسط ادراج جميع مشتريات الذخيرة في بند المشتريات . وكذلك فانه يبدو من العسير التمييز بصورة مفيدة بين الذخيرة المعدة للتخزين والذخيرة المخصصة للقوات .

٩١ - ان التقسيمات العسكرية المذكورة تقابل تنظيم القوات العسكرية لكثير من الدول . غير أن التقسيمات المقترحة في الجدول النموذجي لا تقابل تماما في بعض الحالات هذه التقسيمات التنظيمية . وقد يكون مما يجدر فعله في هذه الحالات السماح ببعض المرونة تخفيضا لعدد الارقام التقريبيية المطلوبة ولكلفة الاعلان . وتلك أيضا مسألة تفصيلية تجدر مناقشتها في المرحلة التالية .

٩٢ - والتمييز بين المشتريات المستوردة والمنتجة محليا يثير كذلك بعض الصعوبات . فمن اليسير تحديد المستوردات في الحالات التي يتم بها شراء أجهزة بأكملها من الخارج ، ولكن من العسير ذلك حين يكون من المسموح به للمنتجين المحليين شراء العناصر التركيبية من الخارج . وتكون هذه

المعلومات لو توفرت ذات فائدة بالنسبة لبعض مشاكل التحقق ، وذلك بسبب عدد البيانات الخاصة بالعملة الأجنبية والمعاملات التجارية التي يمكن ربطها بها . وتلك مسألة ستتطلب بعض الاهتمام في المراحل التالية من تطوير وسيلة الاعلان .

٩٣ - وثمة اختلافات كبيرة بين الدول في السياسة المحاسبية الخاصة بإيجارات العقارات . ففي بعض الدول عنصر من المحاسبة المزدوجة في مجال البناء ، فمبلغ الاستثمار الاصيل وكذلك مايدفع من ايجارات سنوية لمرفق معين تدرج في النفقات العسكرية . وهذا امر يحتاج الى مزيد من البحث لايجاد التوافق بين الدول .

٩٤ - وفريق الخبراء على وعي كذلك ببعض الصعوبات التي يثيرها التمييز بين الاستثمار والاصلاح . فان تغيير حالة نظم الأسلحة والابنية قد يكون على درجة من الاتساع يصبح معها بالفعل قيمة صافية مضافة ، اى انه يفدواستثمرا . ومشكلة التحديد هذه ينبغي لها أيضا أن تصبح مادة للتحليل في المرحلة التالية من تطوير وسيلة الابلاغ . ومن الأرجح انه لن يمكن الحصول على تعريفات واضحة الحدود الا بعد مزيد من التطوير العملي .

٩٥ - وفي التعليقات التي قدمتها الدول مقترحات بشأن تغيير فئة تكاليف الموارد " البناء " . فمن المقترح ادماج البندين "التحصينات" و " الملاجر " ، وانشاء بندين اضافيين هما " مرافق التدريب " و " الأراضي " .

٩٦ - ان نشر البيانات المطلوبة في الجدول النموذجي المقترح سيحمل بعض الدول على الكشف عن معلومات تعتبر سرية حاليا . ولكن اعتبارات السرية ستجد حلا في نهاية المطاف ، عن طريق التفاوض ، حين يستخدم الجدول النموذجي للابلاغ فيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بعمليات تخفيض النفقات العسكرية أو الحد منها . وقد يقتضي الأمر ، في مرحلة التطوير العملي ، حل هذه المشكلة عن طريق دمج بعض خانات الجدول النموذجي . وينبغي في تلك المرحلة أن يعالج هذه المسائل فريق مخصص من الخبراء .

الفصل الرابع

نتائج وتوصيات

٩٧ - وعلى أساس المناقشة والتحليل السابقين ، وعلا بطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤ من قرارها ٨٧/٣١ ، يقدم فريق الخبراء النتائج والتوصيات التالية .

ألف - مقدمة

٩٨ - من المهم ألا يفرب عن الأذهان أن الهدف الاساسي من العملية التي بدأت عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ ألف و٣٠٩ (د - ٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، هو التوصل الى اتفاق فيما يتعلق بتخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك أى دولة أخرى تضاهيها في النفقات العسكرية ، وضمان استخدام جزء من الموارد الموفرة نتيجة لذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية .

٩٩ - وان أحد العناصر الاساسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف هو توفر وسيلة مرضية تؤمن قيام الدول على نحو فعال بالاعلان عن نفقاتها العسكرية . وينبغي أن تتميز هذه الأداة بالثبات والشمول ، مما يزيد من امكانية التحقق من امثال المشتركين .

١٠٠ - وخلال الفترة التي تمت بها الدراسات التي تشكل أساس تقريرى عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، تم احراز تقدم كبير نحو استحداث وتحسين وسيلة للاعلان تتميز بالخصائص التالية :

(أ) تم وضع تعاريف مقبولة للقطاع العسكرى والنفقات العسكرية ؛

(ب) تم وضع نموذج للاعلان دوليا يأخذ في اعتباره على السواء ضرورة توفر معلومات تفصيلية يمكن التحقق منها من جهة ، وصعوبة الاعلان من جهة أخرى ؛

(ج) أحيل نموذج الاعلان المذكور والتقرير الذى يشكل هذا النموذج جزءاً منه ، الى الدول ، ودعيت هذه الى ابداء تعليقاتها في هذا الشأن ؛ وجرى تحليل تلك الردود في هذا التقرير .

١٠١ - ويرى فريق الخبراء أن وجهات نظر الدول التي بعثت برودوها تؤكد من جديد ما ورد في تقرير عام ١٩٧٦ من مفاهيم تتعلق بوسيلة الاعلان . غير أنه تجدر الإشارة مع ذلك الى أن بعض الدول قد أبدت عدداً من التحفظات كما قدّمت اقتراحات بسادخال بعض التغييرات ، وان البيانات التي يعتمد عليها هذا التقرير مازالت ناقصة ، كما أشير في الفقرة ٧١ أعلاه . ولكن المحاولة الناجحة جدا التي قامت بها إحدى الدول (السويد) لملء الجدول ، وكذلك ما أشارت اليه بعض الدول الأخرى من أنه سيكون في امكانها دون صعوبة بالغة أن تقدّم البيانات المطلوبة الخاصة بالنفقات العسكرية ، يؤكدان على امكانية تحقيق وسيلة الابلاغ المقترحة .

باء - تطوّر وسيلة الاعلان

١٠٢ - يرى فريق الخبراء أن من المهم أن تعرض على الجمعية العامة الخيارات المتاحة لاستكمال الجدول النموذجي . ففي الحالة التي لا تكون فيها الدول في وضع يمكنها حاليا من تقديم البيانات التفصيلية المطلوبة ، هناك الخيارات التالية : (أ) تخفيض درجة التفصيل المطلوبة ؛ (ب) السماح بتقديم بيانات تقريبية لبعض البنود ؛ (ج) تغيير نظام الميزانية ونظام المحاسبة لهذه الدول بصورة مناسبة . ورغم أن بعض التبسيط في إجراءات الاعلان قد يكون مناسباً في المراحل الاولى ، فسان التوصل الى اتفاقات فعلية على تخفيض النفقات العسكرية يستدعي ، آخر الأمر ، تغيير أنظمة الدول في الميزنة والمحاسبة .

١٠٣ - والتوصيات التالية تقدّم على أساس الفصل الثالث ، نظراً لأنها تتعلق بحل القضايا التي أثيرت في الردود الرسمية التي قدمتها الدول :

- (أ) ان تعريف القطاع العسكري والنفقات العسكرية هما تعريفاً مناسبان ؛
- (ب) تمّ التشديد على أهمية ادراج القوات شبه العسكرية وكل المساعدة العسكرية فسي القطاع العسكري ؛
- (ج) تعتبر ، مبدئياً ، منشآت الانتاج الاحتياطية والدفاع المدني جزءاً من القطاع العسكري ، رغم أنه ينبغي ايجاد حل للمشاكل العملية التي يثيرها تقدير نفقاتها مع تقدم عملية تطوير نظام الاعلان ؛
- (د) يتوقف أمر وجوب ادراج أو عدم ادراج قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم على الطريقة التي تتم بها تعبئتها وتسريحها ؛
- (هـ) في الحالة التي تقوم فيها منظمات عسكرية أو شبه عسكرية بأداء أنشطة مدنيّة ، لا تستبعد من القطاع العسكري سوى التكاليف الإضافية الناجمة عن تلك الأنشطة ؛
- (و) سيكون من الضروري ، أثناء التطوير العملي لوسيلة الاعلان ، اجراء مزيد من الدراسة لممارسات الدول فيما يتعلق بمكافآت الموظفين ، وسياسة الاجارات ، والتمييز بين الاستثمار والتصلّح ، وما الى ذلك ، وذلك بغية تلافي نواحي التباين بين الدول ؛
- (ز) لا ينبغي التفريق بين الذخيرة المعدّة للتخزين والذخيرة المستخدمة في التدريب ؛
- (ح) يقترح ادخال تغييرات طفيفة على الطريقة التي جرّئت بها تكاليف الموارد في فئة " البناء " ؛
- (ط) ينبغي السماح بشيء من المرونة حين لا تنطبق تقسيمات المجموعات العسكرية انطباقاً تاماً على التنايم العسكري لدولة معينة ؛

(ى) ان التمييز بين المشتريات المستوردة والمشتريات المنتجة محليا هو تمييز هام ، ولكنه سيتطلب مزيدا من الاهتمام مع تقدم عملية تطوير نظام الاعلان .

جيم - توصيات اضافية

١٠٤ - ان الاختبار والتحسين خلال مرحلة التطوير العملي لوسيلة الاعلان المقترحة سيتطلب جزئيا قيام عدد من الدول باستكمال الجدول النموذجي . ويقتضي ذلك وجود هيئة لتنفيذ هذا العمل وتقييم نتائجه ووضع توصيات عملية لتوسيع نطاق تطبيقات وسيلة الاعلان وزيادة تحسينها . فلا بد ان من النظر في أمر تكوين هذه الهيئة ووثائقها . ويوصي فريق الخبراء ، تمشيا مع تقرير عام ١٩٧٦ ، بأن تكلف بهذه المهمات لجنة مخصصة من العاملين ذوي الخبرة في مجال الميزنة العسكرية للعمل تحت اشراف الأمم المتحدة . فضلا عن ذلك ، يرى فريق الخبراء أن المستصوب أن يؤخذ في الاعتبار ، لدى وضع الجدول الزمني الاولي لأعمال تلك الهيئة ، قرار الجمعية العامة عقد دورة استثنائية لنزع السلاح في أيار/ مايو - حزيران/ يونيه ١٩٧٨ .

١٠٥ - ومن الأفضل ، في مرحلة التطوير العملي المشار اليها أعلاه ، أن تكون عينة البلدان صغيرة بالقدر الملائم ، رغم كون باب الاشتراك مفتوحا لجميع الدول . ويرى فريق الخبراء انه ينبغي ، بغية اختبار وتحسين وسيلة الاعلان على أكمل وجه ممكن ، أن تعكس هذه العينة مجموعة متنوعة قدر الامكان من مختلف نظام الميزنة والمحاسبة العسكرية وكذلك مختلف آليات تقرير الاسعار ذات الصلة في القطاع العسكري .

١٠٦ - ان العمل الذي بدأه قرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ ألف وباء (د - ٢٨) ، المؤرخ في ٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٣ ، قد بلغ مرحلة حاسمة . فقد تم وضع واستعراض اداة اعلان مرضية . ولذلك فان الوقت يبدو مناسباً لمحاولة التقدم خطوة اخرى . وسوف يتطلب التقدم في هذا الاتجاه اختبار وسيلة الاعلان عمليا وتحسينها وهو عمل ذو طابع يختلف عن العمل الذي نهضت به أفرقة الخبراء في الاعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . وان استحداث الوسيلة رغم ضرورته ليس كافيا في حد ذاته . ولا بد من الاشارة الى انه مالم ترافق ذلك عملية تعاون بين الدول ذات النفقات العسكرية الواسعة في تخفيض النفقات العسكرية ، كما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ (د - ٢٨) ، فلن يمكن تحقيق الاهداف النهائية التي تتمثل في تخفيض النفقات العسكرية وتحرير موارد هامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة للبلدان النامية .

المرفق الاول

الردود الواردة من الحكومات

دعت الجمعية العامة في القرار ٨٧/٣١ المأرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، جميع الدول الى موافاة الامين العام بتعليقاتها حول المسائل التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بقيا س المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا (A/31/222/Rev.1) وخاصة آراءها واقترحاتها حول الصك الموحد المقترح للاعلان عن المصروفات العسكرية الوارد في التقرير (انظر المرفق الثالث) ؛ ومعلومات عن الاجراءات التي تتبعها في حساب مصروفاتها العسكرية ؛ والاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالطرق العملية الممكنة لزيادة تطوير وتنفيذ النظام الموحد للاعلان . وفيما يلي الردود التي وردت .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (أ)

لقد أبدت الحكومة السوفياتية مارا وتكرارا ملاحظاتها بشأن مسألة تخفيض الميزانيات العسكرية للدول ، وخاصة في الرسالة المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ والموجهة من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام للامم المتحدة ، والرسالة المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، والموجهة من البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة الى الامين العام ، وكذلك في مذكرة الاتحاد السوفياتي بشأن المسائل المتصلة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح المؤرخة في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ . وما زالت جميع هذه الملاحظات صالحة وسارية بالكامل في الوقت الحاضر .

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع اقتناعا راسخا بأنه ينبغي أن تحل محل الزيادة المطردة الحالية في المصروفات العسكرية عطية تخفيض هذه المصروفات تخفيضا منتظما . وكما هو معروف ، دعت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٩٣ ألف (د - ٢٨) ، الذي اتخذ بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، الى تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بنسبة ١٠ في المائة وتخصيص جزء من الاموال الممنوعة عنها على هذا النحو لتقديم المساعدة الى البلدان النامية . وان من شأن الاسراع في تنفيذ قرار الجمعية العامة هذا ان يساعد على تخفيض حدة التوتر الدولي والحد من سباق التسلح . ويمكن علاوة على ذلك توجيه موارد اضافية كبيرة نحو أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الا انه يجرى تأخير التنفيذ العملي لقرار الجمعية العامة هذا ، وما زال بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن لم يعلنوا بعد استعدادهم الى الاستجابة الى نداء الجمعية العامة . وقد درجت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة ، لسوء الحظ ، على القيام بدراسات تقنية لجوانب منفردة من جوانب مشكلة تخفيض الميزانيات العسكرية للدول . الا ان هذه الدراسات ، كما دلت خبرة السنوات الاخيرة ، لا تؤدي الى تخفيض عملي في الميزانيات العسكرية للدول ، بل انها في الواقع لا تعدوان تحول الأنظار عن حل المشكلة .

ويرى الاتحاد السوفياتي ان أنظار الدول يجب ان تتجه لا نحو البحوث المجردة التي لا تؤدي الى نتائج عملية وانما نحو تنفيذ التدابير الفعالة الصادقة لتخفيض الميزانيات العسكرية .

وان الاتحاد السوفياتي ، كما سبق له أن صرح في الجمعية العامة ، على استعداد لاتخاذ موقف من والسعي الى اتخاذ مقررات محددة تصادف قبولاً متبادلاً بشأن أمور منها الارقام التي يجب أن تخفض بها الميزانيات العسكرية بادئ ذي بدء . وقد يكون من الممكن ، كخطوة أولى ، الاتفاق على رقم أكبر من ١٠ في المائة أو أصغر منه . ومما له أهميته جعل هذه المسألة موضوعاً لمحادثات جادة بين جميع الدول المعنية . وان الاتحاد السوفياتي من جانبه على استعداد لاتخاذ خطوات جادة في هذا المجال في وقت واحد مع الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الامن .

اسبانيا

الف - آراء واقتراحات بشأن تقرير الاعلان الموحد المقترح

١ - انه وسيلة فعالة لتحقيق توحيد مقاييس الميزانيات العسكرية لشقي البلدان وجعلها قابلة للمقارنة .

٢ - في البند ١ (الافراد) من الفرع الاول (تكاليف التشغيل) ، ينبغي ان يكون ترتيب الفئات على النحو التالي :

(أ) العسكريون

(ب) المجندون

(ج) المدنيون .

٣ - ويجب حذف عمود (الدفاع المدني) ، اذ انه يكاد يستحيل التوصل الى نفس التفسير لهذا التعبير بالنسبة الى كل بلد من البلدان . وليس هذا البند جزءاً من الميزانيات العسكرية وان تفسيره سوف يستدعي ، حسب ما اعترف به التقرير ، اجراء دراسات اضافية لم يضطلع بها الخبراء الذين أعدوا التقرير .

باء - معلومات عن الممارسات المحاسبية المتبعة في شؤون المصروفات العسكرية ، بما في ذلك شرح للوسائل المستخدمة حاليا

٤ - لا يبدو ان من الضروري احوالة معلومات عن الوسائل المستخدمة في قياس المصروفات العسكرية لاسبانيا ، بما ان هذه الظروف منعكسة في الميزانيات العامة للدولة التي تنشر كل سنة والمتيسرة لأية هيئة تقنية في العالم ترغب في دراستها . على كل حال ، يمكن الاطلاع عن مصروفات اسبانيا في الشكل المقترح في التقرير A/31/222 .

جيم - اقتراحات وتوصيات متعلقة بالنهج العملية الممكنة لزيادة تطوير النظام الموحد للاعمال وتشغيله

٥ - يبدو هذا البند سابقا لأوانه . غير انه يمكن القول ، في الوقت الراهن ، بأن تقرير الخبراء يغطي بشكل مناسب المعلومات المنشودة عن المصروفات العسكرية .

استراليا

١ - تؤيد استراليا نهج النظام الموحد للابلاغ عن الميزانيات العسكرية فيما بين الدول الاعضاء . وبعبارة عامة ، اذا تم قبول النهج الاساسي لنظام الابلاغ عن المصروفات على الصعيد الدولي ، فان الكثير من الاقتراحات التي يوردها التقرير في هذا الاتجاه تبدو ممكنة التطبيق ، بشرط توضيح عدد من النقاط .

٢ - ينبغي اخذ الاعتبارات التالية في الحسبان اذا اريد تجنب المقارنات المضللة :

(أ) ان العوامل غير القابلة للقياس مثل حجم الدول الاعضاء وموقعها الجغرافي ، ومستويات وكفاءة التخطيط المقدم والمقومات الهيكلية للدفاع وتدريب الافراد العسكريين وتعليمهم ، والروح المعنوية ، وما الى ذلك ، انما تتطلب تقييم المصروفات العسكرية وفقا للقيم النسبية بين الدول كيما يتسنى توفير تحليل مقارن فعال .

(ب) لا تقوم حسابات الميزانية الاسترالية (وربما ايضا ميزانية كثير من الدول الاعضاء الاخرى) على اساس مفهوم حسابات المصروفات المستحقة . ولذلك فان المصروفات لا تعكس سوى النفقات النقدية ، وليس بالضرورة تكاليف الانشطة ، التي تشمل تكاليف استهلاك الموارد المشتراة في فترات مالية سابقة والمبالغ المخصصة للايجارات واستهلاك المعدات والمرافق ، وما يشاكل ذلك .

(ج) ينبغي التمييز بين المصروفات بوصفها مصروفات ، وبين مفهوم نفقات الانشطة الدفاعية . فالنوع الاخير يشمل مصروفات على بنود اقل قابلية للاسترداد وعلى الدخل العام للدفاع . ويعتبر دخل الدفاع عاملا هاما في تقييم القدرة العسكرية .

(د) سوف تؤثر الفعالية التي يتم بها تصحيح تقلبات الاسعار تأثيرا كبيرا في فعالية

الصك المقترح ، وذلك خاصة بالنظر للجوالات اقتصادى السائد فى السنوات الاخيرة . ويمثل هذا الامر مشكلة صعبة فى حد ذاتها لن تتمكن الدول الاعضاء من حلها الا بدرجات متفاوتة فيما بينها تفاوتاً كبيراً . وقد ظلت استراليا تعاني من مصاعب فى هذا الشأن وخاصة فيما يتعلق بمشكلة تغيير الصفة مع الزمن .

٣ - ومن المناسب ايضا فى هذا الصدد مقارنة مختلف المجاميع ، مثل الناتج المحلى الاجمالى ، والمصروفات الاجمالية والصافية ، والمصروفات النهائية للقطاع العام على السلع والخدمات ، وذلك كأساس آخر للتحليل المقارن للمصروفات العسكرية .

٤ - ان تعريف نطاق القطاع العسكرى (A/31/222/Rev.1 الفقرة ٣٢) يتفق ، عموماً ، مع وظائف "الدفاع" فى استراليا . بيد ان هناك عدداً من العناصر المدرجة فى تصنيف استراليا لواجبات الدفاع ، التى يمكن استبعادها من صك نظام الاعلان . ويبدو من التقرير انه ينبغي ان تستبعد من هذا الاعلان مصروفات الحكومات الاخرى القابلة للاسترداد ، بوصفها لا تساهم فى "امكانات القوة" . ويبدو منه ايضا ضرورة استبعاد الانشطة العسكرية التى تبذل لمساعدة السلطات المدنية (المرجع نفسه ، الفقرة ٥٨) . فيحدث كثيراً ان يطلب من قوات الدفاع الاسترالية مساعدة السلطات المدنية عند حدوث كوارث طبيعية مثل الفيضانات والحرائق والاعاصير وهجمات الجراد ، وكذلك فى عمليات البحث والانقاذ . وصفة خاصة ، فان عدم وجود قوات لخفر السواحل فى استراليا يلزم البحرىية الملكية الاسترالية بالقيام بواجبات ذات مجال رحب ، تخرج عن نطاق القطاع العسكرى . وبالمثل ، قد تدعو الحاجة الى النظر فى اخذ مساهمات الامم المتحدة فى عمليات صيانة السلم بعين الاعتبار .

٥ - تبدى استراليا التعليقات التالية فيما يتعلق التشكيل المفصل للمصروفات المتصلة بالصك المقترح ، كما حددها الجدول الف من التقرير :

(أ) تعليقات عامة : ' ١ ' يتطلب التعريف الذى اعتمدته التقرير للمصروفات العسكرية الاعلان عن هذه المصروفات طبقاً لتكاليف العوامل ، وهذا ينطوى على بعض الصعوبات . فموجب نظام المحاسبة الحالي يتم تسجيل المشتريات المباشرة لوزارة الدفاع الاسترالية طبقاً لأسعار السوق (مع استبعاد الضرائب الاتحادية . . الخ عند اللزوم) . وبحسب التعريف ، فان المدفوعات المباشرة للأجور والمرتبات تتم طبقاً لتكاليف العوامل ، ولكن يبقى ، بالتأكيد ، جانب كبير من المصروفات العسكرية التى لا تتوفر بشأنها بيانات بالمشتريات طبقاً لتكاليف العوامل (اى صافي الضرائب والاعانات غير المباشرة) . وبالنظر الى الحجم النسبى لهذا العنصر ، فقد يمكن قبول التشويه الناتج عن استخدام اسعار السوق ، وذلك فى مراحل الاستحداث المبدئية . ويقتضى الانتقال بالتدريج الى نهج اكثر دقة (بما فى ذلك اعادة تقييمات الاسعار/والاحجام . . الخ) بذل جهد اكبر فى هذا الاتجاه .

' ٢ ' تماثل أبواب "تكلفة الموارء" فى النظام المقترح ، فى الغلب والاعم ، ابواب المدخلات التى تستخدمها استراليا حالياً . بيد انها اكثر منها تشعباً الى حد بعيد تقتضى بذل جهد اعظم بكثير فى التجميع والتحقق (مثل تفصيل التكاليف المتصلة بالبحث والتطوير) .

(ب) أفراد القوات : '١' ينبغي التوسع في تفصيل التكاليف بحيث تشمل ما يأتي : القوات العسكرية النظامية وشبه النظامية ، قوات المتطوعين الاحتياط وطلبة الكليات العسكرية ، المجندون ، وموظفو الدعم المدني . وينبغي أن تشمل تلك الفئة لا المرتبات فحسب ، بل وأيضا البدلات التي لها طبيعة الاجور .

'٢' تتسائل استراليا عما اذا كان ينبغي بالضرورة استبعاد " التكاليف الحالية للأنشطة العسكرية السابقة " من المصروفات العسكرية (الفقرة ٣ من الفرع ٥ - ٢ من التقرير) . ففي بعض الحالات ، يكون للالتزامات والترتيبات السابقة ، التي تستلزم مصروفات حالية ، صلة استمرار مع الحاضر والمستقبل ، وذلك على هيئة منافع حالية وغير ذلك من الآثار المترتبة . وبينما يمكن جدلا استبعاد الفوائد المترتبة على الدين القومي المتراكم سابقا على هذا الاساس ، فانه ينبغي في نظرنا ادراج مساهمات الحكومة في معاشات الخدمة وصناديق التقاعد ضمن المصروفات العسكرية . فمن وجهة نظر اعتبارات التجنيد والروح المعنوية والمعايير العامة لأفراد الجيش ، تمثل هذه المدفوعات جزءا من المصروفات اللازمة للحفاظ على مقدرة عسكرية تتميز بالكفاءة .

(ج) العمليات والصيانة : '١' يبدو أن مسألة نفقات استعمال المرافق الحكومية بين الوكالات (مثل النفقات اللازمة لتوفير خدمات الارصاد الجوية) في حاجة الى بحث وتعريف . فبينما ينطوي التعريف المعتمد للمصروفات العسكرية على مفهوم اجمالي ، فهناك أيضا مسألة ما اذا كان يمكن أو يجب موازنة الأنصبة ومصاريف الايواء ، على سبيل المثال .

'٢' بينما تشمل المصروفات العسكرية العاملة في استراليا المدفوعات النقدية لايحارات المقرات ، يرى من الافضل تضمين صك الاعلان نصا يتعلق بالمدفوعات المستحقة . وقد يساعد هذا على التغلب على التناقضات الناشئة بين الدول الاعضاء من جراء انتهاج سياسات مختلفة فيما يتعلق بايجار المرافق العسكرية أو حيازتها .

(د) المشتريات : '١' ان ادراج مصروفات الذخيرة والمعدات بوصفها داخلية في بند المشتريات وليس في بند الصيانة يتعارض مع الممارسة الحالية لحسابات الحكومة الاسترالية . ذلك انه عندما يتم شراء أدوات من هذا النوع للتعوويض عن المخزون المستهلك ، تعتبر المصروفات المترتبة على ذلك بوصفها موادا للصيانة .

'٢' قد يستدعي تقسيم نفقات المشتريات ، الموصى به ، الى بند يشمل الأصناف المنتجة محليا وبند آخر للأصناف المستوردة مزيدا من التعريف . فكثيرا ما تشمل الأصناف المشتراة عن طريق العقود المحلية بعض العناصر المستوردة . ولذلك يقترح تعديل التقسيم الفرعي بحيث يصبح على النحو التالي : " القيمة المحلية المضافة في مقابل الأصناف المستوردة " .

(ج) تم تنفيذ نظام للتخطيط العسكري مدته خمس سنوات ، نظرا للوقت الطويل الذي تستغرقه حيازة المعدات الانتاجية والمرافق العسكرية ، وضرورة التخطيط العسكري لتوزيع الموارد بما يكفل تطوير الهيكل العسكري تطويرا معقولا من اجل تحقيق اهداف السياسة العسكرية . وقد وضع هذا النظام ليكون بمثابة برنامج لمستلزمات الموارد من المعدات الانتاجية ، والمرافق العسكرية والتعاون العسكري ، والايدى العاملة ، والمصروفات التنفيذية لمدة خمس سنوات تبدأ عقب انتهاء السنة المالية الحالية . ويشمل البرنامج ايضا الايرادات العسكرية ، والادارات الاتحادية الاخرى التي تساهم في تسيير المهام العسكرية ، مثل مصانع الذخيرة ومخازنها ونقلها ، وذلك من اجل تحديد مجموع نفقات القطاع العسكري .

(د) يتقدم البرنامج الى الامام سنة كل عام ، بحيث يعتمد العام الاول للبرنامج اساسا لتخطيط ميزانية السنة . ويسمح هذا النظام باجراء تقييم وتنقيح تدريجين لمبادرات السياسة الجديدة والمقومات الهيكلية التنفيذية على نحو يمكن من تقييم احتياجات الموارد لتحقيق الاهداف المحددة طبقا للخطة بمساعدة الاعتمادات المخصصة في الميزانية .

(هـ) يجرى كذلك جمع المعلومات الاضافية التي تعكس تقديرات برنامج الدفاع الخمسي للميزانية واليد العاملة ، على اساس الوحدة او عناصر القوات . وتجمع العناصر التي تمثل السفن والمنشآت التابعة لسلاح البحرية ، والقيادات الوظيفية ووحدات الجيش ، واسراب وقواعد القوات الجوية تحت بند أنشطة ووظائف المقاصد الاعلامية .

(و) ورغم ان برنامج الدفاع الخمسي لا يمثل نظاما كاملا لـ PPBS ، فقد تم استحداثه ليساعد الادارة في تقييم الاختيارات البديلة في تحقيق اهداف السياسة العسكرية .

المانيا (جمهورية — الاتحادية)

١ — تعرب الحكومة الاتحادية عن امتنانها وتقديرها للامين العام للأمم المتحدة والخبراء الوطنيين للتقرير ذي الاساس المتين والموضوعي بشأن قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا . ويوفر التقرير اساسا طيبا لمزيد من الاعمال التحضيرية سعيا وراء تحقيق هدف تخفيض المصروفات العسكرية ، الذي تنشده جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بلوغه . وتعتبر الحكومة الاتحادية مداولات الخبراء فيما يتعلق بوضع نظام اعلان شامل ومفصل ، ذات فائدة خاصة .

٢ — ان فكرة تخفيض المصروفات العسكرية ، مقترنة بالهدف النهائي الرامي الى توجيه الاموال المتحصلة من هذه التخفيضات للاغراض الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، تتماشى مع

سياسة حكومة جمهورية المانيا الاتحادية التي تهدف الى اقرار السلم وتخفيف حدة التوتر في العالم ويمكن ان تعزز تلك الساعي الجهود المبذولة لتقوية الثقة فيما بين جميع الدول والام .

٣ — بيد ان الحكومة الاتحادية تؤكد على ان نزع السلاح او تدابير مراقبة التسليح ينبغي ان تتفق مع مصالح الامن الشرعية للدول الاطراف في المفاوضات والاتفاقات ذات الصلة .

٤ — وان الحكومة الاتحادية على استعداد لمواصلة مساهمتها البناءة في خلق الظروف السياسية والتقنية الضرورية للكشف عن المصروفات العسكرية وقياسها .

٥ — بيد ان ذلك يعني وجوب تيسير المقارنة الدولية للمصروفات العسكرية عن طريق تطبيق معدلات تحويل واقعية ، مع مراعاة نسب تكلفة الاسعار في مختلف البلدان وتباين مستوى تطورها . وتعتبر الحكومة الاتحادية ان من شأن وضع قائمة حسابية مبنية على اساس مفهوم للمصروفات العسكرية يتسم بالدقة والقبول العام ، ان يسمح ، على الأرجح بالحصول على الصورة الواضحة التي يجب ان تتسم بها الميزانيات العسكرية ، والتي هي الشرط الاساسي لامكانية تخفيض المصروفات العسكرية .

٦ — وتقتض الحكومة الاتحادية ان يدرس الفريق العامل المخصص لخبراء الميزانية النقاط التي يمكن ادخال تحسينات عليها في القائمة الحسابية الاساسية التي اقترحوها ، وذلك في ضوء تلك المقترحات . وعندئذ سوف توضح مرحلة الاختبار المقترحة ما اذا كان بوسع جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة استخدامه . ويمكن ان تؤدي طرق الاعلان التي يتم تنقيحها وتكثيفها تدريجيا الى تعزيز اقامة الثقة فيما بين الدول المشتركة .

٧ — وتشير الحكومة الاتحادية الى ان مصروفات دفاع جمهورية المانيا الاتحادية تنشر في الميزانية الاتحادية . وبالإضافة الى ذلك ، تصدر الجمهورية الاتحادية كتابا بيضاء فيما يتعلق بأمن الدولة وتطور القوات المسلحة الاتحادية ، تعرض فيها بالتفصيل مصروفات دفاعها الوطني .

٨ — وتود الحكومة الاتحادية ان تشير الى جانب اخر ينبغي تناوله بمنتهى الجدية ، وهو ضرورة التمكن من التحقق من التطبيق العملي لاتفاق محتمل فيما يتعلق بتخفيض المصروفات العسكرية . وكما هو الحال بالنسبة لجميع الاتفاقات السابقة في قطاع نزع السلاح ومراقبة التسليح ، من الضروري استحداث اساليب للتحقق فيما يتعلق بهذا الموضوع ايضا ، تفي بمصالح الامن الوطنية لجميع الدول وبمتطلبات مثل هذا الاتفاق ، على السواء .

٩ — وتعرب الحكومة الاتحادية عن امنيتها بأن تقبل جميع الدول الاعضاء المساهمة في وضع اساليب التحقق تلك .

١٠ — ولن يكون ثمة فرصة لتحويل مفهوم التخفيضات العالمية في المصروفات العسكرية الى اداة فعالة لمراقبة التسليح ونزع السلاح الا اذا تكللت تلك الجهود بالنجاح .

١١ — واذا امكن تحقيق هذا الاقتراح على اساس مبدأ التبادل ، فسيكون ذلك علامة جلية مقنعة على استعداد الدول للحد من اسلحتها وتعزيز التعاون فيما بينها في هذا الميدان ايضا .

إيطاليا

- ١ — ترى الحكومة الإيطالية ان تنفيذ النموذج الدوحد المقترح للاعلان عن المصروفات العسكرية — الجدول الف من التقرير — لا يقتزن بصمويات كثيرة .
- ٢ — وتمتقد الحكومة الإيطالية ، في الواقع ، ان وضع مجموعة من المقاييس المشتركة بالنسبة لجميع البلدان سيتمكنها من الموازنة بين بنود ميزانية دفاعها المختلفة والبنود المدرجة في الجدول الف ، مما يسمح للبلدان بتوضيح المبالغ المخصصة لكل باب .
- ٣ — ويعتمد توزيع المصروفات العسكرية الإيطالية على " الميزانية التقديرية لوزارة الدفاع " ، التي شأنها شأن الميزانيات التقديرية للوزارات الأخرى ، تجمع سنويا وتقسم الى أبواب ، وتصنف كذلك الى فئات إدارية وتنفيذية واقتصادية . ولا بد من التشديد بصفة خاصة على ان المصروفات العسكرية لاتصنف ، في الميزانية الوطنية العامة ، بوصفها " أرصدة رأسمالية " (أو أرصدة استثمارية) وانما بوصفها " نفقات جارية " (نفقات التشغيل والصيانة) .
- ٤ — وتود حكومة إيطاليا ، فيما يتعلق بالتوسع في صياغة وتطوير نظام موحد للاعلان عن المصروفات العسكرية ، ان تؤكد على ان أحد الجوانب البالغة الأهمية لهذا النظام هو البحث عن منهج مشترك خاصة فيما يتعلق بالدول الأعضاء في مجلس الأمن ، يهدف الى تبيان المصروفات العسكرية بأرقام حقيقية ، للتوصل ، بذلك ، الى معرفة الحجم الواقعي للإنفاق العسكري لكل دولة .

بنما

لا يشكل التسلح عبئا ثقيلا على الاقتصاد البنمي . ان القوات المسلحة الوحيدة التي نملكها هي الحرس الوطني (La Guardia Nacional) . وتستعمل هذه القوة الحد الأدنى من العتاد العسكري الضروري لضمان استتباب النظام العام والحفاظ على الأمن الوطني .

تونغا

ليس لحكومة صاحب الجلالة أي تعليق على الأمور المشمولة بالتقرير المعنون " قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا " .

بيد انه من الالهمية بمكان ان تصبح تلك المسألة موضع مفاوضات جادة بين الدول المعنية في أسرع وقت .

٦ - وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فيما يتعلق بالقرار ٨٧/٣١ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، ان النظر في الخطوات العملية لخفض الميزانيات العسكرية قد استبدل في هذا القرار بدراسة تقنية للمسألة لن تؤدي في جوهرها الا الى تحويل الانظار عن حل المشكلة .

ساموا

قبلت ساموا الغربية في الأمم المتحدة ، في أواخر عام ١٩٧٦ ، باعتبارها العضو الـ ١٤٧ ، لذلك فانها ما زالت لم تستأنس بخلفية وأهداف المعلومات المطلوبة . بيد انها تود أن تطلع الأمم المتحدة على انه ليست لدى ساموا الغربية قوات عسكرية يمكن الاستناد اليها في تشغيل نظم الاعلان الموحد . وتأسف حكومة ساموا الغربية لعجزها عن المساهمة في القرار المذكور أعلاه ، نظرا لما يعوقها من انعدام المعلومات .

السويد

١ - توافق حكومة السويد تمام الموافقة على أن " التوسع العالمي المستمر في الاسلحة والقوى النووية منها والتقليدية ، يشهد على الحاجة الى مراقبة التسلح بصورة فعالة " . وترحب الحكومة السويدية بكل محاولة ترمي الى تحقيق تخفيض متوازن لمجموع المصروفات العسكرية العالمية ؛ ذلك ان الامن العالمي والاقليمي سوف يستفيدان من مثل هذه التدابير . هذا علاوة على انه سوف يفرج عن موارد تخصص للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم . وينم الحجم الضخم المستمر في التزايد للموارد المكرسة للأنشطة العسكرية عن خطورة الوضع . وعلى نقيض ذلك ، فان الاحتياجات الأساسية لا فقر شعوب العالم يمكن أن تلبى حتى بكسور من تلك المبالغ المنفقة . ونتيجة لذلك تعتبر حكومة السويد هذا الامر بندا ذا أولوية عالية في جدول أعمال الجمعية العامة .

٢ - وهناك شرط مسبق لازم لابرار اتفاقات بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية ، ألا وهو ايجاد نظام لمفاهيم وتعريف واجراءات قياس المصروفات العسكرية ، الى جانب هيكل دولي نظير الاعلان عنها . وتعتبر الحكومة السويدية التقرير ، الذي يحمل الرمز A/31/222 ، على انه مساهمة هامة ومبشرة بالخير في طريق فض المشاكل التحليلية والتقنية المطروحة . وفي التقرير عرض واضح للمشاكل ذات الالهمية العاجلة . كما انه يمثل تحليلا جامعا ويقدم توصيات للقيام بمزيد من العمل .

٣ - ويعرف التقرير القطاع العسكري على انه عبارة عن الأنشطة التي يكون الهدف منها اجراء الابحاث على امكانيات القوة في الحاضر والمستقبل المقصود استخدامها ضد قوات خارجية بصورة

رئيسية وانما تلك الامكانيات وتوفرها وتجميعها وصيانتها ووزعها . ويأتي تحديد نطاق ومحتوى القطاع العسكري في قائمة للانشطة العسكرية الجوهرية والانشطة البديلة . وتعتبر الحكومة السويدية أن ما أوصي به من تعريف ونطاق ومحتوى كلها أشياء مناسبة . بيد انه ينبغي الانتباه الى صعوبة قياس وتقييم المرافق " المخزونة " أو الاحتياطية لانتاج الاسلحة . ورغم ان الدفاع المدني يمكن أن يصلح الى حد ما كبديل للدفاع الجوي الفعلي ، فان المرء يتساءل أيضا عما اذا كان ينبغي ادخال الدفاع المدني في القطاع العسكري . ان الدفاع المدني يأتي أساسا بدافع من الحاجة الى حماية السكان المدنيين في حالة اندلاع الحرب . وعليه ينبغي ايلاء هاتين المسألتين مزيدا من الدراسة .

٤ - ويعرف التقرير المصروفات العسكرية بأنها تدفق البضائع والخدمات العسكرية النهائية الى القطاع العسكري ، مقيمة بكلفة الموارد . ويأتي توضيح نطاق ومحتوى المصروفات العسكرية في كلفة الانشطة المحددة عند تعريف القطاع العسكري . ومن رأى الحكومة السويدية أن ما يوصي به التقرير من تعريف ونطاق ومحتوى المصروفات العسكرية ، كلها مناسبة وينبغي أن تشكل الاطار الاساسي للاجراءات المقبلة .

٥ - وأهم توصية في التقرير هي ايجاد نظام دولي للاعلان عن المصروفات العسكرية . وهناك شكل عام مقترح ، هو عبارة عن قائمة أم ، من أجل ايجاد نظام دولي موحد للمحاسبة والاعلان . وتحتوي القائمة الأم على عناصر الكلفة الموارد والبرامج أو المهمات العسكرية . وتعتقد الحكومة السويدية أن التجارب المكتسبة من تنفيذ نظام الاعلان الموصى به يمكن أن تشكل قاعدة قيمة للتفاوض على تخفيض الميزانيات العسكرية .

٦ - والحكومة السويدية مستعدة لتلبية طلب تقديم المعلومات وفقا للهيكل المقترح للاعلان ولا تمثل الممارسات المحاسبية المستخدمة حاليا في السويد أية مشاكل خاصة في تلبية طلب المعلومات وفقا لمخطط هيكل المحاسبة العام المبين في الجدول ألف من التقرير .

٧ - وتجدر الاشارة الى أن تنفيذ نظم المحاسبة والاعلان سوف يساهم في حد ذاته فسي ايجاد الثقة ، بفضل تحسن تدفق المعلومات . وقد ركز الوفد السويدي لدى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، في عدة مناسبات ، على الحاجة الى مزيد من المعلومات في ميدان المصروفات العسكرية ، كأداة هامة لخلق الثقة المتبادلة بين الدول .

٨ - ويسر حكومة السويد أن يكون فريق الخبراء قد ركّز على هذا الامر . ويبدو أن انعدام الثقة بين الدول ناشئ الى حد كبير ، عن انعدام المعلومات . وفي كثير من الاحيان ، أدى انعدام المعلومات هذا الى افتراضات مبالغ فيها للقوة العسكرية لعدو محتمل ، الشيء الذي ساهم بدوره في التصعيد السريع للتسلح .

٩ - وقدم فريق الخبراء أيضا اقتراحات لطرح التضخم من الاسعار وطرائق لتحويل قيم المصروفات المحسوبة بالعملة الوطنية الى عملة مشتركة . وقدمت مقترحات محددة لتركيب عوامل طرح التضخم من أسعار المصروفات العسكرية ومؤشرات بديلة لمختلف مكونات المصروفات العسكرية . وتعتبر الحكومة

السويدية تلك المقترحات قيّمة ، وترى أن بالامكان الاعتماد عليها في الاجراءات المقبلة . غير انه تجدر الاشارة الى ان طرح التضخم من الاسعار والمقارنة الدولية بعملة مشتركة لا يشكلان جزءاً من الخطوة التنفيذية الاولى حسب ما هو متوقع في التقرير . ان سيكون من الضروري ، عند التنفيذ ، التدقيق في مسألة توفر وصحة المعلومات عن الاسعار .

١٠ - وتوافق حكومة السويد على ما جاء في التقرير من أنه لا بد من اكساب الاعلان الدولي المبين في الجدول ألف الصبغة العملية واختباره وصقله قبل استخدامه كتقرير منظم للاعلان عن المصروفات العسكرية للدول الاعضاء في الامم المتحدة . وتعتبر الحكومة السويدية القلب العملي الموصى بوضع تقرير الاعلان به قابلاً مناسباً . بيد ان من الضروري الملاحظة أن الاعلان الموحد بالشكل الموصى به قد يستلزم من كثير من الدول بذل جهود كبيرة ، وينعين مراعاة ذلك عند تنفيذ النظام .

فنزويلا

١ - مافتئت فنزويلا ، منذ عام ١٩٧٤ ، تساند جميع القرارات المتخذة بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية ، لكي يتسنى استخدام الموارد البشرية والمالية المفرج عنها على هذا النحو ، لبناء صرح عالم أكثر عدالة .

٢ - وبخصوص التقرير الذي أعده فريق الخبراء ، فاننا نعتقد ان النظام المقترح لا تتوفر له الصكوك اللازمة لتنفيذه تنفيذا فعالاً . وبعبارة أخرى ، سوف يلزم الاعتماد على حسن نية الدول وصدقها في توفير المعلومات ، بما أنه لا توجد وكالة فوق وطنية لتنظيم ومراقبة تخفيض الميزانيات العسكرية .

٣ - ويقترح التقرير نظاماً دولياً للاعلان عن المصروفات العسكرية . واننا نرى ان هذا النظام لن يكفي لحل مسائل مراقبة التسليح التي يطرحها تقييد الانفاق العسكري ، بما ان تجارة الاسلحة واقعة ، من حيث النوعية والكمية ، في ايدي البلدان المنتجة للأسلحة .

٤ - واخيراً نلاحظ ان التقرير لا يضع اجراءات يتسنى معها قياس التغيرات في الاسعار قياساً دقيقاً ، أو أى نظام موحد للتقييم من شأنه ان يتيح ، عن طريق اتباع نهج ملائم ، مقياس تخفيض الميزانيات العسكرية واجراء المقارنات بين مختلف انواع الميزانيات .

فنلندا

١ - ترى حكومة فنلندا انه لا ينبغي ترك أى فرصة لتعزيز هدف نزع السلاح تفلت دون سبب غورها . ويمثل تخفيض الميزانيات العسكرية ، في مواجهة المصروفات العسكرية العالمية المتزايدة باستمرار ، نهجاً فعالاً لا يقف نمو التسليح وعكس مساره في النهاية . وفي نطاق هذا المنظور ، تجد الحكومة الفنلندية من الملائم والطبيعي ان تواصل الامم المتحدة دراسة مسألة تخفيض الميزانيات العسكرية والنظر فيها .

- ٢ - وتعتقد الحكومة الفنلندية أنه ينبغي النظر الى تقرير فريق الخبراء المتعلق بتخفيض الميزانيات العسكرية بوصفه دراسة لنهج من نهج نزع السلاح وان التقييم العام للتقرير ينبغي ان يبنى على مزاياه في هذا الخصوص . ويشكل توحيد الاعلان عن المصروفات العسكرية كما يتصوره فريق الخبراء أساسا قيما لمزيد من البحث في تخفيض الميزانيات العسكرية لهذه الغاية ، كما ان التوصيات التي يحتوي عليها التقرير تعتبر مساهمة محمودة ، ولذلك ترحب حكومة فنلندا بالتقرير .
- ٣ - يمثل صك توحيد نظام المحاسبة والاعلان ، الذي هو سجل النفقات الذي اقترحه فريق الخبراء ، خبرة علمية جديدة بالثناء ، وترى الحكومة الفنلندية ان نهج الموارد الذي اختاره فريق الخبراء أساس واقعي لمعيار التقييم في قياس الميزانيات العسكرية .
- ٤ - ومن فضائل التقرير انه يحدد عددا من المشاكل المعقدة التي ينبغي معالجتها قبل ان تتمكن الامم المتحدة ودولها الاعضاء من استخدام التوصيات الواردة فيه فيما يتعلق بالمحاسبة والاعلان على أساس منظم . وفي سياق الصك المقترح ذاته ، فان هذه المشاكل كما اشار اليها وأوضحها التقرير ، هي في الدرجة الاولى مشاكل اضفاء الصبغة العملية ، والاختبار ، والتنقيح .
- ٥ - وتوافق حكومة فنلندا على الخلاصة التي انتهى اليها فريق الخبراء والمتمثلة في الفقرة ١٩ من المذكرة الاستهلاكية للتقرير ، ومفادها انه قد تدعو الحاجة الى اتباع نهج عملي مرحلي لتنفيذ اعلان موحد في التطبيقات العملية لصك الاعلان وينبغي ان تتمثل الاختلافات الكبيرة في كل من مستوى وهيكل المصروفات العسكرية للدول الاعضاء تمثيلا كافيا في طرق ومستويات التجميع . وفي حالة البلدان الصغيرة ذات النفقات العسكرية المنخفضة بالمقارنة بالقوى العسكرية الرئيسية في العالم ، يمكن ان يؤدي نظام المحاسبة والاعلان القائم على الصك المقترح الى تشعب زائد عن الحد . وتنطبق هذه الملاحظات بصفة خاصة على المشكلة المعقدة للارقام القياسية وتركيبها . ونظرا لهذه الصعوبات وما يماثلها ، فلا يمكن للتشعب ان يزيد ، في كل الحالات ، من الوشوق بالمعلومات .
- ٦ - وعلى ضوء التعليقات السابقة ، ينبغي ، عند استحداث ووضع صك للاعلان يتسم بالصبغة العملية ، التماس التوفيق بين الوضوح والقابلية التامة للمقارنة من جهة ، وبين الوشوق بالبيانات واتاحتها من جهة أخرى .
- ٧ - وتود الحكومة الفنلندية ان تشير الى ان الارادة السياسية للدول الاعضاء شرط ضروري لنجاح أى جهد لنزع السلاح . ولا يمكن للقياس الموحد والاعلان الدولي للمصروفات العسكرية ان يكونا فعالين في تخفيض الميزانيات العسكرية الا اذا اقترنا بهذه الارادة .
- ٨ - وتود الحكومة الفنلندية ان تكرر تأييدها القوى لمبدأ توجيه الاموال المفرج عنها نتيجة تخفيض الميزانيات العسكرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

كندا

- ١ - فوض ممثل كندا الدائم بالنيابة بالتأكيد للأمين العام ، رداً على مذكرته ، بأن قلق كندا ازاء العواقب المترتبة على تزايد الاتفاق العسكري يرجع الى عهد بعيد . وترى كندا ان ثمة فائدة من اعداد دراسة وتقييم دقيقين ومفصلين جديين للموسائل الممكنة والمشاكل العملية المتعلقة بوضع نظام دولي للاعلان عن المصروفات العسكرية بهدف مقارنة الميزانيات العسكرية . وبذلك تصبح الدول الاعضاء في وضع أفضل يمكّنها من الحكم على جدوى تخفيض الميزانيات العسكرية بوصفه نهجاً فعالاً لنزع السلاح .
- ٢ - وترى كندا انه لا يمكن تقدير قيمة التخفيضات في الميزانيات العسكرية بوصفها اجراءً فعالاً لنزع السلاح بدون وجود نظام للتقييم متفق عليه وصيغة متفق عليها يمكن عن طريقهما قياس التخفيضات في الميزانيات العسكرية ومقارنتها بمختلف نماذج الممارسات الحسابية . وينبغي للنظام المتفق عليه كذلك ان يوفر وسيلة تضمن تنفيذ التخفيضات المعلنة تنفيذاً واقعياً .
- ٣ - وبناءً عليه ، تعتبر كندا تقرير الأمين العام الرابع في الوثيقة A/31/222/Rev.1 بدايةً نافعة لحل مشاكل تعريف عناصر المصروفات العسكرية ، وتعيين أساس ملائم للمقارنة بين الدول وتحديد المتطلبات اللازمة لجهاز تستخدمه الدول التي تعلن عن مصروفاتها العسكرية يمكن تكييفه بسهولة مع فئات نظام الاعلان الدولي المقترح .
- ٤ - وقد نظر خبراء ميزانية الدفاع الكندية في تقرير الأمين العام . والتعليقات المبدئية العامة التالية هي ذات طبيعة تقنية وتتعلق على وجه التحديد بأوجه الاتفاق بين نظام الاعلان الدولي المقترح ونظام ميزانية الدفاع الكندية . وتركّز التعليقات على ذلك الجزء من تقرير الأمين العام ، الذي يتناول مسألة : " وضع المقومات الاساسية للمصروفات العسكرية وتصنيفها : نظام اعلان دولي مقترح " .
- ٥ - ان هيكل ونطاق المعلومات اللازمة للمقارنة بين المصروفات العسكرية يقتضيان وضع فئات تسمح بمقارنة البيانات الواردة من الدول الاعضاء بسهولة . وقد تبين هذه الفئات تعسفية بعض الشيء بالنسبة لبعض الدول الاعضاء ، ومن المهم الاعتراف بأن الامكانية التقنية للبيانات التي تستطيع دولة ما تقديمها تعتمد اعتماداً كبيراً على درجة التماثل بين نظام الحسابات والاعلان والاحصاء في تلك الدولة وبين الصيغة الدولية . وهكذا ، فان المسألة في نظر الدول الاعضاء هي : (أ) ما اذا كانت أنظمتها توفر فصلاً فعالاً للمصروفات العسكرية ؛ (ب) ما اذا كانت مصروفاتها العسكرية تبين وتبوّب طبقاً لكل من طبيعة هذه المصروفات (بابا الموضوع / الموارد) ومقاصدها (أبواب المهمة / البرنامج / النشاط) ؛ (ج) ما اذا كان من الممكن تكييف تصنيفات الدول الاعضاء لتتلاءم مع متطلبات النظام العالمي ، وإلى أي مدى ؟
- ٦ - فيما يختص بحالة كندا ، فان النهج العام الذي اعتمدته تقرير الأمين العام يحمل اوجه

شبه كبيرة مع النظام الكندي فيما يتعلق بتبويبات المهمة / البرنامج / النشاط وتبويباتها الفرعية ، وتبويبات الموضوع / الموارد . ويأتي ترتيب الابواب المتعلقة بالموارد وبفئات القوات ، كما هي واردة في الجدول ألف من التقرير ، في مستوى تجميعي ملائم يسمح لكندا بالاعلان عن مصروفاتها العسكرية وفقا لتلك التصنيفات فيما اذا كانت التبويبات محددة بدقة كافية . وفي نظام الميزانية الكندية يتم تبويب الحسابات بطريقة تظهر البيانات بالشكل الذي تتطلبه الحسابات الوطنية المركزية وتوفر المعلومات المفصلة اللازمة لمواجهة متطلبات التنظيم اليومي . ويؤب النظام الكندي كل باب من ابواب الصرف طبقا لنوع النشاط وموضوع المنصرف (ويبدو هذا متفقا مع النظام الدولي المقترح لفئات القوات وتكاليف الموارد على التوالي) . ويبنى هذا التبويب في النظام الكندي على نظام قانوني متكامل ينطبق على كل المعاملات . بل يمكن الاستفادة من نظام التقنين الكندي في تصنيف البيانات الواردة من الدول الاعضاء لتكييفها مع النظام الدولي .

٧ - وبالرغم من ان تلك التعليقات الميدية ليست جامعة مانعة ، فان كندا تأمل في ان تساهم بها في العمل المقبل اللازم لتنقيح نظام الاعلان الدولي المقترح . ويمكن لمثل هذا العمل ان يساهم مساهمة كبيرة في الجانب الجوهرى لاكتساب ثقة الدول الاعضاء في فائدة وجود نظام للاعلان والمقارنة على الصعيد الدولي . وينبغي للنظام بطبيعة الحال ، بعد ان يصل الى اجراء متفق عليه اتفقا مشتركا ان يعتمد على ارادة سياسية كافية بين الدول المشتركة لكفالة تنفيذه بطريقة مرضية .

٨ - وتوافق كندا على الخلاصات التي خلص اليها التقرير ومفادها " ان هناك حاجة واضحة الى ترجمة المفاهيم والاجراءات المستحدثة في هذه الدراسة الى طرق ووسائل يمكن للامم المتحدة والدول الاعضاء فيها الاستفادة منها على أساس منتظم " . وبناء على ذلك ، يجب النظر بعين الاعتبار الى " اعضاء الصبغة العملية " على صك الاعلان الدولي لتمكين الدول الاعضاء من الحصول على " تعريف وتحديد دقيقين لابواب المصروفات ومحتواها ، بتفصيل كاف لكي تسترشد به الدول في وضع البيانات المطلوبة " . ولن تتمكن الدول الاعضاء النظر بالتفصيل في التوصيات الاخرى الواردة في التقرير فيما يتعلق " باختبار " النظام وتنقيحه الا بعد تحقيق " اعضاء الصبغة العملية " هذه .

ملد ي ف

لا تعليق لحكومة جمهورية ملديف على الموضوع .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

١ - تعلق حكومة المملكة المتحدة أهمية كبيرة على الحاجة الى الحد من تزايد المصروفات العسكرية العالمية وعلى تخفيضها في نهاية المطاف على أساس متعدد الاطراف ، مما يؤدي الى الافراج عن موارد يمكن استخدامها في أغراض اقتصادية واجتماعية . ويمكن أيضا أن تكون التدابير المتخذة للحد من النفقات العسكرية تكملة لاتفاقات مبرمة لتقييد عدد القوات ، بما أن ذلك التقييد لن يحول بالضرورة دون زيادات سريعة ، ومزعزة للاستقرار على الأرجح ، في الانفاق العسكري على انتاج أسلحة جديدة وادخال تحسينات على أداء الاسلحة الموجودة .

٢ - وثمة شرط أساسي مسبق للاتفاق دوليا على تدابير عملية لتخفيض عبء الانفاق العسكري ، هو : نظام منصف وشامل لاجراء مقارنات واقعية بين النفقات العسكرية لمختلف الدول . وهذا يعتمد على تسوية المشاكل التقنية المعقدة المطروحة ، تسوية مرضية .

٣ - ولهذا السبب ، رحبت حكومة المملكة المتحدة بالجهود التي بذلها في عام ١٩٧٦ فريق الخبراء الذي عينه الامين العام للأمم المتحدة لاستحداث نظام موحد للاعلان عن المصروفات العسكرية ، وساندت تلك الجهود . وقد اعتمد هؤلاء الخبراء تعريفا محددا للمصروفات العسكرية بحيث يعكس الامكانيات العسكرية ؛ وجملته من المعايير تطبق على كل من الاقتصادات السوقية والمخططة مركزيا ؛ ونظاما دوليا للاعلان عن المصروفات العسكرية . وكما اعترف الخبراء أنفسهم ، فانهم أتوا بوحدة فقط من الطرائق المتعددة الممكنة للاعلان عن المصروفات العسكرية . ورغم أنه لم تكن لديهم سوى معرفة خبيرة في بعض أنواع النظم الاقتصادية ، فقد ابتكروا نظاما يوفق بين المميزات الفردية للنظم الاقتصادية المختلفة . وينبغي ، في نظر المملكة المتحدة ، أن تكون الخطوة القادمة هي اختبار الآلية التي أعدها ، وذلك بتطبيقها على تحليل الميزانيات العسكرية لمجموعات صغيرة ممثلة لدول مختارة على أساس طوعي . وترى حكومة المملكة المتحدة أن مثل تلك الدراسة النموذجية سوف تكون أكثر المناهج عطية . ومن المحتمل أن يؤدي نموذج عالمي في هذه المرحلة الى توفير قدر ضخم من البيانات قبل اختبار النظام . كما أن من شأنه أن يضع على كاهل الدول التزاما قد لا تكون جميعها قادرة على الوفاء به بعد .

٤ - وتأمل حكومة المملكة المتحدة في أن توافق الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، على التفويض باجراء تلك الدراسة النموذجية بحيث يمكن احالة نتائجها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، في عام ١٩٧٨ . وسيستدعي اختبار وتحسين تقرير الخبراء تقديم بعض الدول لمعلومات عن مصروفاتها العسكرية أكثر تفصيلا من تلك التي تكشف عنها عادة . ان المملكة المتحدة تنشر بالفعل أرقاما مفصلة وهي ترى أن قيام الدول العسكرية الرئيسية بتقديم ما يكفي من المعلومات والدعم العام لتلك الممارسة سوف يساهم الى حد كبير في ايجاد الثقة بين أفراد المجتمع الدولي .

موريشيوس

تأسف حكومة موريشيوس لعدم استطاعتها التقدم بأية تعليقات عن " قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا " نظرا الى عدم وجود أية قوات عسكرية لدى موريشيوس .

هولندا

- ١ - ترحب حكومة هولندا بالدراسة التي أجراها في عام ١٩٧٦ فريق الخبراء المعني بتخفيض الميزانيات العسكرية ، عملا بالقرار ٣٤٦٣ (د - ٣٠) ، وقد درست محتوياته دراسة مستفيضة .
- ٢ - وما زالت حكومة هولندا ترى أن إبرام اتفاق ، في ظل الظروف الراهنة ، للتخفيض المتبادل للميزانية العسكرية لن يصلح كوسيلة مباشرة لتحقيق نزع السلاح . بيد أنها تؤيد الجهود المبذولة لتخفيض مستوى المصروفات العسكرية العالمية وتعتبر نشر بيانات موثوق بها بخصوص تلك المصروفات ، بكيفية موحدة ، أداة نافعة لتحقيق ذلك الهدف . وستصلح المعلومات القابلة للاثبات في المقام الاول على الأرجح كوسيلة لايجاد الثقة بتقليص المخاوف الناجمة عن تقدير القوات العسكرية للدول أخرى دون قدرها والميل الى الافراط في التعميؤ . ومن رأى حكومة هولندا أن دراسة فريق الخبراء تمثل مجهودا جديا لتحديد المشاكل المطروحة ويمكن اعتباره مساهمة في حل هذه المشاكل .
- ٣ - وكما أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية في هولندا ، الدكتور ب . ه . كويمانس ، أمام اللجنة الاولى للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة بتاريخ ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن حكومة هولندا مستعدة للاشتراك في وضع نظام الاعلان الدولي ، المقترح في التقرير ، في قالب عملي .
- ٤ - ووفقا للفقرة ٣ من القرار ٨٧/٣١ ، فإن حكومة هولندا تود أن تبدى الملاحظات التالية :

ألف - آراء واقتراحات بشأن تقرير الاعلان الموحد الوارد في التقرير

- ٥ - تشاطر حكومة هولندا فريق الخبراء الرأى الذى عبر عنه بما مفاده أن الاتفاق على جدول محاسبة مشترك ومجموعة مبادئ محاسبية مشتركة سيسهل المقارنة الدولية للمصروفات العسكرية . ذلك أن نشر المصروفات العسكرية بطريقة موحدة وكون هذه المعلومات قابلة للتحقق والاثبات من شأنهما أن يزيدا من الثقة فيما بين الدول ومن ركونها الى بعضها بعضا .
- ٦ - ورغم أن حكومة هولندا توافق من حيث المبدأ على المعايير الثلاثة المشار اليها في الفقرة ٦٢ من التقرير ، فإنها تود أن تنبه الى أن هذه المعايير يمكن أن تتضارب أحدها مع الآخر الى حد ما . فمعيار الجدوى التقنية (المعياري ب) يمكن أن يسفر عن اتاحة قدر من المعلومات أقل كثيرا مما هو لازم لاجراء مقارنة ذات مغزى للمصروفات العسكرية (المعياري ج) .

٧ - ان رفض تقييم ناتج القطاع الدفاعي ، كما يفعل التقرير ، فيه تجاهل للفوارق الدولية في الانتاجية في مجال تطوير امكانيات القوة . وتعني هذه الفوارق في الانتاجية أن باستطاعة بلد متقدم تكنولوجيا أن ينتج من امكانيات القوة لكل وحدة من وحدات المصروفات ما هو أكبر مما تستطيع البلدان الاقل تقدما من الناحية التكنولوجية أن تنتجه . وعلى غرار ذلك ، فان تخفيضاً معيناً في المصروفات العسكرية لذلك البلد سوف يعني تخفيضاً في امكانيات القوة أكبر من التخفيض في بلدان أخرى . ونتيجة لذلك ، فان اجراء تخفيضات متساوية في الميزانيات العسكرية لبلدان مختلفة سوف يتسبب في تخفيضات غير متساوية في امكانيات القوة ، وبذلك يؤثر على حالة الامن الراهنة في العالم . وستحتاج هذه المشكلة الى حل فيما يجرى المزيد من التطوير على المقترحات الواردة في التقرير ، وربما تكون الخطوة الاولى هي افشاء معلومات عن عدد وكمية منظومات الاسلحة والافراد بطريقة موثوق بها وقابلة للاثبات .

٨ - وقبل تخديم نظام الابلاغ ، ولا بد ، قبل وضع نظام الاعلان في قالب عملي ، من تعريف فئات المدخلات والمخرجات المختارة تعريفاً دقيقاً ، وهنا تكمن مساهمة خبراء في شؤون الدفاع أمراً لا غنى عنه . وفيما يجرى العمل على ذلك لا بد من مراعاة مستلزمات كل نظام مناسب للتحقق من الارقام التي يجرى الكشف عنها .

باء - معلومات عن الممارسة المحاسبية المتبعة في هولندا في شؤون المصروفات العسكرية

٩ - ان النظم المحاسبية المستخدمة في هولندا هي من ذلك النوع الذي يمكن له ، بصورة عامة ، التقيد بالتصنيف المطلوب للمصروفات . ويحتاج عدد من الفئات الى مزيد من التحري ، ذلك أن الانفاق عليها خارج جزئياً عن نطاق ميزانية الدفاع . هذا علاوة على أن معيار التسعير الذي تستخدمه الادارة الهولندية يختلف عن النظام الذي يلزم استخدامه في نظام الاعلان المقترح .

جيم - اقتراحات وتوصيات متعلقة بالنهج العملية الممكنة لزيادة تطوير النظام الموحد للاعلان وتشغيله

١ - يحتاج الامر الى مزيد من الدراسة للمدى الذي يمكن الذهاب اليه في اعتبار الدفاع المدني بديلاً فعالاً للدفاع الجوي الفعلي ، حسب ما اقترحه التقرير .

٢ - يلزم اعداد تعاريف دقيقة لفئات المدخلات والمخرجات في نظام الاعلان المقترح .

٣ - ينبغي اجراء دراسة منفصلة لطرائق التحقق من صحة البيانات التي تقدمها الدول عن مجهوداتها العسكرية .

٤' ينبغي ، اذا أمكن ذلك ، توسيع نطاق الاعلان المقترح لكي يشمل البيانات عن اعداد ونوعيات ممتلكات الاسلحة والافراد في شتى البلدان . ولا بد أيضا من البحث عن طرائق لقياس الفوارق الدولية في الانتاجية في خلق امكانات القوة .

٥' يمكن لعدد من البلدان ان تقوم بدراسات نموذجية لاختبار نطاق الاعلان المقترح في اطار ميزانيات الدفاع الوطنية . كما يمكن استخدام هذه الدراسات عند اعداد تعاريف أدق لفئات المدخلات والمخرجات . ويمكن لتلك الدراسات أيضا ان تتفحص الانطباق العملي لمعيار عامل التكاليف المعدل للتسعير الذي يقترحه البروفيسور بيرغسون ، في سياق هذا الموضوع .

٦' ينبغي تطبيق المقترحات الواردة في الفصلين الرابع والخامس من التقرير على المستوى الوطني في بادئ الامر ، على أن تؤخذ النتائج كأساس لاقتراح لجميع الدول الاعضاء . ويبدو هذا امرا معقولا من حيث ان تنفيذ هذه المقترحات شديد الاعتماد على توفر البيانات على المستوى الوطني .

الولايات المتحدة الأمريكية

١ - تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية تقرير الامين العام لعام ١٩٧٦ بشأن قياس المصروفات العسكرية والاعلان عنها دوليا (A/31/222) مساهمة بناءة في عملية استحداث مقاييس للاعلان مقبولة بصورة عامة . ان توفير بيانات ذات مغزى وموثوق بها ، في شكل يناسب الى حد بعيد اجراء المقارنات الدولية ، يمكن ان يلعب دورا هاما في زيادة الامن والثقة على الصعيد الدولي . ومن شأن لجوء جميع البلدان الى الاعلان الموحد عن مصروفاتها العسكرية ان يساعد في ايجاد اساس للاتفاقات المقبلة المحتملة للحد من تلك المصروفات . وعليه ، فان الولايات المتحدة تؤيد التطوير المنهجي والدقيق المستمر لآطار للاعلان حسب ما يوصي به تقرير الامين العام .

٢ - وان تقرير الاعلان الموحد المقترح في تقرير عام ١٩٧٦ هو نتيجة منطقية لتقرير الامين العام لعام ١٩٧٤ عن تخفيض الميزانيات العسكرية (A/9770/Rev.1) ولا ينبغي ان يمثل ملؤه صعوبات كبيرة ، استنادا الى استعراض حكومة الولايات المتحدة لتقرير الاعلان الموحد الذي يقترحه فريق الخبراء في تقرير عام ١٩٧٦ ، ومع ذلك فان البيانات المتوفرة بسهولة عن الولايات المتحدة لا يمكن ادراجها في قائمة الأم للاعلان لاسباب تقنية شتى ، وهي :

(أ) ان الحصول على البيانات عن المصروفات العسكرية للولايات المتحدة حسب " تكاليف الموارد " أو " ثقات القوى " أسهل من الحصول عليها بالجمع بينهما ؛

(ب) لا تفرق الممارسات المتبعة حاليا للاعلان عن ميزانية الولايات المتحدة بين الانتاج الداخلي والمواد المستوردة ، أو بين المخزونات المخصصة للقوات والترسانات العامة ، أو بين عدد من الانماط المختلفة للانشاءات ؛

(ج) لا تتوفر الآن معلومات عن مصروفات الولايات المتحدة على القوات شبه العسكرية وعلى الدفاع المدني ، إذ أن الانفاق الاتحادى لتلك الأغراض مستكمل بمصروفات الولايات والحصروفات المحلية .

٣ - وهناك مشكلة اضافية تتمثل في كون التحديد النهائي للنفقات العسكرية لسنة مالية معينة لا يتسنى إلا بعد مضي سنوات عديدة . هكذا ، فإن هناك مسائل تقنية هامة سوف تضطر الولايات المتحدة الى ان تسويها عند ملء تقرير الاعلان الموحد ، لكن يبدو ان بالامكان التغلب عليها ببذل شيء من الجهد .

٤ - وسوف يكون من المفيد ، عند استحداث نظام دولي للإبلاغ عن المصروفات العسكرية ، تحديد عدد من العلاقات المعروفة جيداً والقائمة بين نفقات وزارة الدفاع والحسابات الشاملة للدخل والنتائج الوطنيين . وعلى سبيل المثال ، ينبغي حذف بعض أنواع المصروفات المتعلقة بالأنشطة الماضية (المعاشات التقاعدية مثلاً) وكذلك تلك التي تخدم أغراضاً مدنية (مثل مراقبة الممرات المائية والانهار) ، أو التي لا تساهم مباشرة في القدرات العسكرية (مثل الانفاق على صحة واسكان أسرى العسكريين) . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي إضافة بعض أنواع مصروفات منظمات أخرى (مثل خفر سواحل الولايات المتحدة) الى ارقام ميزانية وزارة الدفاع .

٥ - وهناك تعقيد آخر مرده الى الجوانب التشريعية لعملية الميزنة في الولايات المتحدة . وفي هذا المضمار ، سيلزم التمييز بوضوح بين البالغ التي يأذن بها الكونغرس ، والبالغ التي يخصصها والبالغ التي تنفقها فعلاً الهيئة التنفيذية . والنوع الأخير من الأرقام ، أي النفقات الفعلية ، هو الذي ينطبق خصيصاً على تقرير الاعلان الموحد .

٦ - ولا شك انه يمكن حل هذه المشاكل ، والمشاكل المشابهة لها التي تحددها بلدان أخرى ، خلال عملية الاختبار والصقل التنفيذية ، حسب ما اقترح في تقرير عام ١٩٧٦ . وتؤيد حكومة الولايات المتحدة النهج الذي يقترحه التقرير للتنفيذ ، بما في ذلك انشاء فريق مخصص من الممارسين ذوي الخبرة في مجال الميزنة العسكرية لتقديم المساعدة التقنية اثناء التنفيذ . على انه سيلزم تقييم البيانات لعدة سنوات من اجل اكتشاف وحل مشاكل المقارنة الزمنية . وعلاوة على ذلك سيكون ادخال معلومات من البلدان التي تمثل الانماط الرئيسية للنظم الاقتصادية الوطنية والتي لها مصروفات عسكرية ضخمة ، أمراً له اهميته وذلك بغية ضمان ما يكفي من المرونة والصدق لتقرير الاعلان الموحد لشرح سمات البيانات المستمدة عن المصروفات من الممارسات الحسابية المختلفة ومقارنتها .

٧ - ولا بد من حل عدد من المسائل التقنية ، ولا سيما تلك التي ترتبط بالتحقق ، قبل التمكن من تقديم تعهدات واقعية وفعالة للحد من المصروفات العسكرية . وقد اعرب فريق الخبراء ، في تقرير عام ١٩٧٦ ، عن رأيه بأن تنفيذ اجراءات منتظمة للإعلان ينبغي ان يؤدي بدون تأخير الى النظر دولياً في هذه المسائل ، وان حكومة الولايات المتحدة تتفق مع هذا الرأي . وسيشمل جزءاً من العمل اللاحق استحداث تقنيات للمقارنة الدولية الدقيقة بين المصروفات العسكرية ، تستلزم اتباع مقاييس متماسكة لتقييم الموارد ، وطرح التضخم من الاسعار ، وتحويل العملات .

٨ - ان حكومة الولايات المتحدة تساند الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوترات وتعزيز الامن الدولي ، وهي على استعداد للمشاركة في عمل الفريق المخصص لتنفيذ تقرير للاعلان الدولي عن المصروفات العسكرية ، وايضا في الجهود اللاحقة الموجهة لحل المسائل التقنية المتبقية . وسيكون التنفيذ خطوة جد بناءة لكنه لا يمكن ان يعتبر سوى بداية لعملية ابتكار وسائل دولية يمكن ان تشكل الاساس لاتفاقات تحد من المصروفات العسكرية .

اليابان

١ - تقدر حكومة اليابان بالغ التقدير مساهمة الخبراء الذين جعلوا من التقرير مقياسا دوليا يعول عليه ويتيح اجراء مقارنة نزيهة للمصروفات العسكرية لشتى البلدان .

٢ - ان التقرير موضوعي ومنجز وفقا لما يمليه الضمير . كما أن محتوياته قابلة للتطبيق وتشكل خطوة تحليلية نحو هدف تخفيض المصروفات العسكرية ويبدو انها لم تترك مقسعا لمزيد من الدراسات النظرية . ونحن الآن في مرحلة وضع نتائج التحليل موضع التاوير العملي . ومن رأى الحكومة اليابانية . انه ينبغي الآن اكساب تقرير الاعلان الموحد المقترح الصبغة العملية واختباره وصقله لان تقرير الاعلان هو النتيجة الرئيسية لجهود فريق الخبراء وتتويج لها . ومن المستصوب جدا الشروع ، في اقرب وقت ممكن ، في عمل اكساب الصبغة العملية والاختبار والصقل ، التي تشكل المراحل الثلاث لوضع التقرير في قالب عملي ، كما هو مشروح في الفقرات من ١٥٣ الى ١٥٧ من التقرير .

٣ - وكما أوصى فريق الخبراء ، فان من الافضل ان يعهد بالمسؤولية التقنية عن المهام الملموسة لمراحل وضع تقرير الاعلان في قالب عملي الى فريق مخصص من الممارسين ذوي الخبرة في مجال الميزنة العسكرية تحت اشراف منالومة الامم المتحدة . وتكون جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة مطالبة بأن تتعاون مع هذا الفريق تعاونا كاملا .

٤ - وفي المرحلة الاولى من وضع تقرير الاعلان في قالب عملي ، قد يكفي ، كما تفتح الفقرة ١٥٧ ، ان تقوم مجموعة مختارة من الدول بعمل تقرير الاعلان بالبيانات اللازمة ، لاختباره ، بشرط ان تكون تلك الدول ممثلة لدول ذات نظام اقتصادية مختلفة - ومن نافلة القول ان بوسع جميع الدول الاعضاء ان تشترك طواعية في ملء تقرير الاعلان .

٥ - وتقترح حكومة اليابان بأن تنشئ الجمعية العامة في دورتها القادمة الفريق المخصص المذكور اعلاه . ويجوز للجمعية العامة ان ترجو من الفريق ان يحيل خطة انشطته الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، التي ستعقد في ربيع عام ١٩٧٨ .

٦ - وتود حكومة اليابان أن توصي بأن يقوم الفريق الدولي الحكومي للخبراء في شؤون الميزانية ، الذي أنشئ بمقتضى قرار الجمعية العامة ٨٧/٣١ ، بتركيز جهوده على وضع الطرق والاجراءات الملموسة لوضع تقرير الاعلان في قالب عملي ، بما في ذلك تكوين الفريق المخصص وأنشطته .

المرفق الثاني

النفقات العسكرية السويدية معروضة بالشكل الموصى به للإبلاغ الأولي - الأرقام والتعليقات

ان وثيقة العمل الحالية ، التي وضعتها وزارة الدفاع بمساعدة من الادارة المدنية للقوات المسلحة ، وادارة المواد في القوات المسلحة وادارة التحصينات ، تقدم بصورة غير رسمية الى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمفني بتخفيض الميزانيات العسكرية . وفريق الخبراء حق التصرف الكامل بهذه الوثيقة .

وقد تم اعداد الجدول المرفق ، وفقا للجدول ألف من وثيقة الامم المتحدة A/31/222 ، الذى يعرض النفقات العسكرية السويدية للسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ ، بالشكل الموصى به للإبلاغ عنها وليا ، في فترة زمنية جد محدودة . وبالرغم من هذا الطرف فقد امكن تحقيق ما يتطلبه نظام الاعلان ، مع بعض الاستثناءات . ويبدو ان وسيلة الإبلاغ الاعلان الموصى بها ، مع انها بحاجة لتوضيحات وتحسينات في عدد من النواحي ، هي ممكنة ومناسبة للاعتماد والتنفيذ .

ويتمشى الجدول النموذجي الموصى به ، بصورة عامة ، مع ما يمكن ان يقدمه نظام الميزنة البرنامجية السويدى . وتوجد بضعة استثناءات ترد في حواشي الجدول (انظر ، على وجه الخصوص ، الحواشي ١١ و ١٦ و ١٩ و ٢٨) . ويمكن تقديم بعض البيانات الاضافية التي لا تتوفر الآن ، لكن ذلك يتطلب قدرا معينا من البرمجة بالحاسب الالكتروني . ومع هذا ، لا ينبغي ان تعترض انجاز الجدول النموذجي اية صعوبات كبيرة .

وكان اوضح ما اكتسب من خبرة لدى انجاز هذه الدراسة ما قبل النموذجية هو ضرورة ادخال كثير من التفاصيل على التعاريف والتحديدات الدقيقة لنفقات تكاليف الموارد بحيث تشكل مرشدا للادول الاعضاء لدى قيامهم بتقديم البيانات . هذا ولا يوفر الجدول النموذجي في الوقت الحالي ما يكفي من الارشاد لتجنب المشاكل الصعبة التي تنطوي عليها عمليات التحديد . ونتيجة لذلك يوجد مجال معين للتعسف لدى ملء الجدول النموذجي .

وترد في هذه الوثيقة (انظر ، على وجه الخصوص ، الحواشي ٢٦ و ٢٧ و ٢٨) بعض الاقتراحات لتحسين وسيلة الاعلان . وعلاوة على ذلك ، يلاحظ ان عددا من البنود يحتاج الى مزيد من النظر (انظر ، على وجه الخصوص ، الحواشي ٢ و ٨ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢١) . وتستهدف بقية الحواشي بالدرجة الاولى توضيح الأرقام وإيراد بعض الأمثلة على ضرورة ارفاق التعليمات لدى الطلب الى الدول الاعضاء ان تقدم البيانات .

ومما لا شك فيه ان المشاكل التي تم تحديدها وتعيينها في هذه الوثيقة يمكن حلها خلال عملية متابعة التنمية التنفيذية لوسيلة الاعلان . ولضمان اتسام وسيلة الإبلاغ بالدقة الكافية وبالقدر الكافي من المرونة للتوافق مع الممارسات المحاسبية المختلفة ، ينبغي ان تكون الخطوة التالية اجراء

اختبار لوسيلة الابلاغ اكثر شمولاً بتطبيقها على الميزانيات العسكرية لمجموعة من الدول الاعضاء التي يتم انتقاؤها على اساس طوعي . وقد تقدم نتيجة هذا التحليل الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تعقد في عام ١٩٧٨ .

ويبدو ان استمرار التطوير المنظم والدقيق لوسيلة الابلاغ باختبار الجدول النموذجي وتعسينه واعداد التعليمات المرافقة ، يستلزم انشاء فريق من الخبراء لتقديم المساعدة التقنية اثناء الاختبار والتنفيذ .

النفقات العسكرية السويدية معروضة بالشكل الموصى به
للابلاغ الدولي (الجدول ألف من الوثيقة A/31/222)
السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ ، بملايين الكرونا السويدية ،
النفقات الفعلية

المجموع	نفقات الأغراض العامة			نفقات القوات (١)	
	الدم المركزي ، الإدارة والقيادة (٦)	القوات البحرية (٣)	القوات الجوية (٤)	القوات الأرضية (٢)	تكاليف المصارف
					أولا - تكاليف التشغيل
					١ - الأفراد (٢)
					(أ) المدنيين (٣)
	٨٧٧٧	٠٥	١٢٧٣	١٣٦٢	٣١٥٦
			٥٣٦	٦٧٥	٣٤٣٩
	(٤) ٥١٧٥	(٤) ٢٨٧٤	٤٥٧٠	٣٩٥٩	٩٩٦٧
					(ج) العسكريين الآخرون
					مجموع أولا (١)
٣٧٨٦٧	٦٠٥٢	٢٨٧٩	٦٣٧٨	٥٩٩٦	٦٥٦٢
					٢ - العمليات والصيانة
					(أ) مواد للاستخدام الجارى
	(١١)	(١١)	١٨١	٢٤١	٩٨٧
	(١١)	(١١)	٠١	-	١٢
	(١١)	(١١)	١٤٦٨	٣٤٨	٦١٦
	(١١)	(١١)	٢٣٩	٦٧	١٢٦٩
	(١١)	(١١)	١٣	-	٨١
	(١١)	(١١)	١٥	-	٨٦
					(ب) الصيانة والتعليق
					- الخدمات التعاقدية
	(١١)	(١١)	٣٩٤٢	١٦٣٩	١٩٥٢
					لصيانة وصيانة
	(١١)	(١١)	٠٥	-	٢٠٧
					(ج) مصروفات السفر والرسوم
	(١١)	(١١)	٩٠٦	٣٤٥	٢٠٠٤
					البريدية ومصروفات الطباعة
					والمدفوعات للخدمات الجارية
					الآخري (١٤)
	٢٣٢٢	١٩١	٧٤٥	٢٧٥	١٦٢٨
					(د) ايجارات العقارات (١٥)
					مجموع أولا (٢)
٢١٩٧٨	١٥٣٢	٦٧٤	٧٥١٥	٢٩١٥	٩٣٤٢
					مجموع أولا (أولا (١) + أولا (٢))
٥٩٨٤٦	٧٥٨٤	٣٥٥٤	١٣٨٩٣	٨٩١١	٢٥٩٠٤

قوات الاغراض العامة		فئات القوات (١)		
القوات الارضية (٢)	القوات البحرية (٣)	القوات الجوية (٤)	الدعم المركزي، الادارة والقيادة (٦)	المجموع (٧)
تكاليف الموارد				
ثانياً - المشتريات والانشاءات				
١ - المشتريات (١٦)				
٠ر٢	٥ر٧	٧٧٣ر٩	-	-
(أ) الطائرات والمحركات				
٢٦ر٤	٢ر٣	١٦١ر١	-	-
(ب) القذائف بما فيها الرؤوس الحربية التقليدية				
-	-	-	-	-
(ج) الرؤوس الحربية والقنابل، النووية				
-	١٤٩ر٠	-	-	-
(د) السفن والزوارق				
١١١ر٤	-	-	-	-
(هـ) الدبابات وناقلات الجند المصفحة وغيرها من المعدات المصفحة				
١٣٨ر٧	٤٨ر٢	-	-	-
(و) المدفعية				
٦٩ر٢	-	-	-	-
(ز) الاسلحة الاخرى للقوات البرية				
١٢١ر٨	٥٣ر٧	٢٣ر٥	-	-
(ح) الاعتدة والذخائر (١٧)				
١٣٣ر٠	٨٤ر٠	١٩٨ر٦	-	-
(ط) الالكترونيات ووسائل الاتصال				
٦٤ر٦	-	-	-	-
(ي) المركبات				
١٤٢ر٦	٧٠ر٧	١٣٤ر٤	٢٤ر٠ (١٩)	٥٢ر٤ (١٩) (٢٠)
(ك) مشتريات أخرى (١٨)				
٨٠٧ر٩	٤١٣ر٦	١٢٩١ر٥	٢٤ر٠	٥٢ر٤ (٢٠)
مجموع ثانياً (١)				
٢ - الانشاءات (٢١)				
-	-	٢١ر٧	-	-
(أ) القواعد الجوية والمطارات (٢٢)				
-	-	-	-	-
(ب) مواقع القذائف الصواريخ (٢٣)				
-	-	-	-	-
(ج) القواعد والمرافق البحرية (٢٤)				
-	-	-	-	-
(د) الالكترونيات ووسائل الاتصال وما يتعلق بها من منشآت ومرافق				
-	-	٤ر١	٢ر٢	-
٥٤ر٤	٧ر٤	١٧ر٤	-	-
(هـ) مرافق الافراد				
٤ر٢	-	-	-	-
(و) المرافق الطبية				
-	-	-	-	-
(ز) المخازن والمستودعات ومرافق التصليح والصيانة (٢٥)				
٧٦ر١	٢٢ر٨	٣٩ر٢	١ر٣	١ر٠

(يتبع)

المجموع	قوات الاسراع العاصمة					نفقات القوات (١) تكاليف الموارد
	الدعم المركزى، الادارة والقيادة (٧)	(٦)	القوات الجوية (٤)	القوات البحرية (٣)	القوات الارضية (٢)	
	—	—	١٠٠	٢٠٠	٤٨٨	الانشاءات (تابع) (ح) مرافق القيادة والادارة (ط) + (ى) التحصينات والملاجئ (٢٦) (ك) مرافق التدريب (٢٧) (ل) الاراضي (٢٨) (م) انشاءات اخرى (٢٩)
١٢١	١٩٣	٢٨٨	٥٤٩	٣١	٥٣	
—	—	٥٦	٧٢	٢٨	٢٩٢	
—	٠٧	٠٦	٠٢	٢٨	٢٩٢	
٧٣	٨٥	٣١٠	٦٥			
(٣٠) ٤٦١٦	(٣٠) ٢٢٦	٢٩٨	١٢٣٥	١٠٠٠٩	١٨٤٨٨	مجموع ثانيا (٢)
٣٠٥١٠	٧٥٠	٥٣٨	١٤١٥٠	٥١٤٥	٩٩٢٧	مجموع ثانيا (١) + ثانيا (٢)
						ثالثا - البحث والاستحداث ١ - البحوث الاساسية والتطبيقية (٣١) ٢ - الاستحداث والاختبار والتقييم (٣٢)
٧٩٨٠	٦٩	—	٥٣٣٠	٢٥٤	٦٧٩	
٧٩٨٠	١٧١٧	—	٥٣٣٠	٢٥٤	٦٧٩	مجموع ثالثا (١) + ثالثا (٢)
٩٨٣٣٦	١٠٠٥٢	٤٠٩١	٣٣٣٧٣	١٤٣١٠	٣٦٥١٠	مجموع النفقات العسكرية (أولا + ثانيا + ثالثا)

الجدول الموجز ، النفقات العسكرية السهوية ، السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ ، بلايين الكروناات السهوية						
المجموع	قوات الاسراع العاصمة					نفقات القوات (١) تكاليف الموارد
	الدعم المركزى، الادارة والقيادة (٧)	(٦)	القوات الجوية (٤)	القوات البحرية (٣)	القوات الارضية (٢)	
٥٩٨٤٦	٧٥٨٤	٣٥٥٤	١٣٨٩٣	٨٩١١	٢٥٩٠٤	أولا - تكاليف التشغيل
٣٠٥١٠	٧٥٠	٥٣٨	١٤١٥٠	٥١٤٥	٩٩٢٧	ثانيا - المشتريات والانشاءات
٧٩٨٠	١٧١٧	—	٥٣٣٠	٢٥٤	٦٧٩	ثالثا - البحث والاستحداث
٩٨٣٣٦	١٠٠٥٢	٤٠٩١	٣٣٣٧٣	١٤٣١٠	٣٦٥١٠	المجموع

حواشي الجدول

- (١) لا ينطبق العمود (١) من اعمدة فئات القوات وهو ' القوات الاستراتيجية ' على النفقات العسكرية السويدية .
- ولا تمتلك السويد أية ' قوات قتالية أخرى ' (٥) غير تلك المحددة في الاعمدة (٢) الى (٤) .
- لقد نفذ تقسيم (الدعم المركزى والادارة والقيادة) على العمودين (٦) و (٧) بطريقة مبسطة واعتباطية بعض الشيء . وقد فسر البرنامج المعلنون ' الموظفون المركزيون والموظفون الاقليميون ذوو الرتب العالية ' الوارد في نظام الميزنة البرنامجية السويدى على انه يكاد ان يكون مرادفا للعمود (٦) المعلنون ' المساندة المركزية ' . كما فسر البرنامج السويدى المعلنون ' الوكالات والوظائف العامة ' مضافا اليه وزارة الدفاع ، على انه مقارب للعمود (٧) ' الادارة والقيادة المركزيتان بما في ذلك الاستخبارات والاتصالات ' .
- ولا تمتلك السويد أية ' قوات شبه عسكرية ' من النوع المعرف في الوثيقة A/31/222 . وتنفي الملاحظة ان العمود (٢) المعلنون ' القوات البرية ' يشمل الحرس الوطني السويدى .
- ولا تتناول وثيقة العمل هذه العمود (٩) المعلنون ' الدفاع المدني ' . وقد أعربت الحكومة السويدية في التعليقات التي أدلت بها على الوثيقة A/31/222 عن شكوك قوية بشأن ادراج الدفاع المدني لدى الاعلان عن النفقات التي تنفق لاغراض عسكرية .
- ولا تقدم السويد او تتلقى أية ' مساعدة عسكرية ' (١٠) و (١١) . ويفترض انه لا ينبغي ادراج المساهمات في قوات الامم المتحدة لصيانة السلم .
- (٢) تنفي الملاحظة ان عنصر تكاليف الموارد المعلنون ' الافراد ' (أولا-١) لا يشمل المرتبات ومختلف انواع الزيادات في المرتبات ، والاستحقاقات والمكافآت وما اليها فحسب ، بل يشمل أيضا ضريبة الاجور . وقد بلغ معدل هذه الضريبة في السنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ نسبة ٣٣ في المائة من المرتب الاجمالي . ويحتاج تعريف تكاليف الافراد الى مزيد من النظر بغية التغلب على أوجه التباين بين الدول الاعضا .
- (٣) لا يشمل ذلك الزيادات في المرتبات . وقد ادراج عنصر التكاليف هذا تحت العنصر (أولا-١ ج) المعلنون ' العسكريون الآخرون ' .
- (٤) يشمل العنصر (أولا-١ أ) المعلنون ' المدنيون ' والعنصر (أولا-١ ج) المعلنون ' العسكريون الآخرون ' .
- (٥) تتألف من عنصرى التكاليف المعنويين ' الاغذية ' و ' سلع الحانوت العسكرية ' .

(٦) تتألف من عنصر التكاليف المعنون ' المنسوجات والسلع الجلدية ' . بيد ان المبلغ المحسوب هو فقط جزء من المبلغ الفعلي . ويعود ذلك الى ان الوكالات تحسب هذه المشتريات في كثير من الاحيان باعتبارها ' سلع أخرى ' . وترد ' السلع الاخرى ' في هذا الجدول تحت العنصر المعنون ' مواد التدريب ' ، المتبقى لترصيد العنصر (أولا-٢-أ) المعنون " مواد الاستخدام الجارى ' .

(٧) تتألف من فئات التكاليف المعنونة ' نفط للتدفئة ' ، و ' الفحم ' ، والفحم النباتي ، والخشب ' و ' الوقود ' .

(٨) حسبت بوصفها الكمية المتبقية لترصيد الحساب الاجمالي للعنصر (أولا-٢-أ) المعنون ' مواد الاستخدام الجارى ' . وتشمل في جملة أمور أخرى الذخائر المستعملة للتدريب . وتنفي الملاحظة أن الذخائر ترد تحت الصيانة (مواد التدريب) وتحت المشتريات (ثانيا-١-أ) ، (الاعتدة والذخائر) ، على السواء . ويبدو ان هذا التمييز الدقيق بين الذخائر المستعملة لغراض " الاستهلاك " والذخائر المستعملة لغراض ' الاستثمار ' بحاجة الى مزيد من النظر .

(٩) تشمل فقط فئتي التكاليف المعنونتين ' الادوية ' و ' ادوية الحيوانات ' . ويتضمن العنصر المتبقي المعنون " مواد التدريب " المعدات الطبية .

(١٠) تتألف من فئتي التكاليف المعنونتين ' المواد الورقية ، والقرطاسية ' و ' الكتب والنشرات الدورية وما إليها ' . انظر ايضا الملاحظة ٤ أعلاه .

(١١) فيما يتعلق بفئتي القوات (٦) و (٧) المعنونتين ' الدعم المركزى والادارة والقيادة ' ليس من الممكن في الوقت الحالي تفصيل فئة تكاليف الموارد (أولا-٢) المعنونة ' العمليات والصيانة ' وفقا للجدول النموذجي . وعنصر التكاليف الوحيد الذى يمكن حسابه بصورة منفصلة هو (أولا-٢-د) المعنون ' ايجارات العقارات ' . بيد ان النفقات الاجمالية تحت البند (أولا-٢) المعنون ' العمليات والصيانة ' مبينة بالنسبة لفئتي القوات (٦) و (٧) . ويمكن الحصول على التفصيل المطلوب في الجدول ألف من التقرير بالنسبة لهاتين الفئتين من القوات أيضا ، لكن ذلك سيستلزم قدرا معينا من البرمجة بالحاسبة الالكترونية .

(١٢) تتألف من فئات التكاليف المعنونة ' تصليح الابنية والاماكن والانشاءات ' ، و ' تصليح الاليات والمعدات ' و ' تصليح المعدات الحربية ' .

(١٣) تتألف من فئتي التكاليف المعنونتين ' المعدات الحربية ' ، باستثناء الذخائر المستعملة للتدريب والتي يشملها العنصر المعنون ' مواد التدريب ' تحت العنصر (أولا-٢-أ) المعنون ' مواد الاستخدام الجارى ' ، و ' الادوات والاجهزة وما إليها ' .

(١٤) تمثل فئة التكاليف المعنونتين ' السفر الخارجى ' و ' السفر الداخلى ' هوالسـي ٩٠ في المائة من مجموعة التكاليف هذه .

(١٥) تتألف من فئات التكاليف المعنونة ' ايجارات الاراضي ' ، و ' ايجارات الابنية ' و ' ايجارات الاليات ' . وتنفي الملاحظة انه توجد اختلافات كبيرة بين الدول الاعضاء في السياسة المحاسبية المتعلقة بايجارات العقارات في القطاع العسكرى .

(١٦) ليس من الممكن في الوقت الحالي تقسيم المشتريات حسب المشتريات المنتجة محليا مقابل المشتريات المستوردة وحسب المشتريات الموزعة على القوات مقابل المشتريات المخزنة .

وينبغي ادخال مزيد من التفاصيل على تعريف المواد المنتجة محليا والمواد المستوردة ، ويشمل الانتاج المحلي لمنظومات الاسلحة في كثير من الاحيان منظومات فرعية واجزاء مستوردة ويمكن علاوة على ذلك انتاج منظومات الاسلحة بترخيص من الخارج أو عن طريق الانتاج المشترك . ولذا فان من الضروري توضيح التمييز بين الاستيراد المباشر وغير المباشر للعناصر والاجزاء لاغراض الانتاج المحلي .

(١٧) انظر الملاحظة ٨ أعلاه .

(١٨) حسبت بوصفها كمية متبقية لترصيد الحساب الاجمالي للبند (ثانيا - ١) المعنون 'المشتريات' . وتشمل بصورة رئيسية المواد والمعدات لخدمة التموين ، والورش والمستودعات .

(١٩) ليست مقسمة الى مجموعات فرعية وفقا للعناصر (أ) الى (ي) من البند (ثانيا - ١) .

(٢٠) تشمل مبلغ ٤٠٠ مليون كرون سويدي لاقتناء حاسبات الكترونية . وبحسب هذا في نظام الميزنة السويدي باعتباره البند (ثانيا - ٢) المعنون 'الانشاءات' .

(٢١) تشمل مفهومي الميزنة المعنويين 'الاستثمار' و 'التجديد' في نظام الميزنة البرنامجية السويدي . ويقصد بالمفهوم المعنون 'التجديد' تصليحا يبلغ من الشمول حدا يزداد معه صافي القيمة ، أى أنه استثمار في الواقع . وترد التصليحات التي تهدف فقط الى استعادة النوعية والأداء تحت العنصر (أولا - ٢ - ب) المعنون 'الصيانة والتصليح' . ويبدو أن مشكلة التمييز هذه بحاجة الى مزيد من النظر لايضاح معالم التعريفات .

(٢٢) تشمل أيضا ما يتصل بالقواعد الجوية والمطارات الجوية وما ينفذ فيها من أعمال انشائية لاغراض التمويه والكهرباء وتخزين الوقود ، وما اليها .

(٢٣) لم تنفق أية مصروفات في هذه السنة المالية .

(٢٤) لم تنفق أية مصروفات في هذه السنة المالية .

(٢٥) تشمل أيضا مستودعات التعبئة .

(٢٦) تم دمج العنصر (ط) المعنون 'التحصينات' والعنصر (ي) المعنون 'الملاجئ' في عنصر تكاليف واحد بغية تجنب المشاكل غير الضرورية والصعبة التي ينطوي عليها التحديد . هذا وأن التمييز بين ذينك المفهومين ليس واضحا . ويقترح دمج العنصرين (ط) و(ي) .

(٢٧) ادرج في عناصر التكاليف عنصر اضافي ؛ وهو العنصر (ثانيا - ٢ - ل) المعنون 'مرافق التدريب' . ويقترح توسيع نطاق فئة تكاليف الانشاءات بحيث تشمل هذا العنصر .

(٢٨) ادرج في عناصر التكاليف عنصر اضافي : وهو العنصر (ثانيا - ٢ - م) المعنون 'الاراضي' . وليس من الممكن في الوقت الحالي تفصيل امتلاك الاراضي وفق العناصر (أ) الى (ل) من البند (ثانيا - ٢) المعنون ' الانشاءات ' . ويقترح توسيع نطاق فئة تكاليف الانشاءات بحيث تشمل هذا العنصر .

(٢٩) تشمل قبل كل شيء انشاء الطرق ، والاعمال الانشائية لاغراض التدفئة والكهرباء والمياه وشبكات المجارى ، وما الى ذلك .

(٣٠) لا يدخل في ذلك مبلغ ٤٠٠ ملايين كرون سويدي لاقتناء الحاسبات الالكترونية ، التي تحسب في نظام الميزنة السويدي باعتبارها البند (ثانيا - ٢) المعنون 'الانشاءات' لكنها أدرجت في هذا الجدول النموذجي تحت البند (ثانيا - ١) المعنون 'المشتريات' .

(٣١) فسّرت على أنها مجانية لمفهومي الميزنة المعنويين 'البحوث الاساسية' ، و 'البحوث التطبيقية غير الموجهة نحو تحقيق هدف محدد' في نظام الميزنة البرنامجية السويدي .

(٣٢) فسّرت على أنها مجانية لمفهوم الميزنة المعنويين 'البحوث التطبيقية الموجهة نحو تحقيق هدف محدد ، والاستحداث والاختبار' في نظام الميزنة البرنامجية السويدي .

المرفق الثالث

الشكل الموصى به للإبلاغ الدولي عن المصروفات العسكرية

تكاليف الموارد		القوات الاستراتيجية	القوات العامة	قوات الاغراض	الدعم المركزى	القوات شبه	الدفاع	المساعدة
نقات القوات		(١)	(٢) (٣)	(٤) (٥)	(٦) (٧)	(٨)	(٩)	(١٠) (١١)
أولا - تكاليف التشغيل								
١ - الأفراد								
(أ) المدنيون								
(ب) المجندون								
(ج) العسكريون الآخرون								
٢ - العمليات والصيانة								
(أ) مواد الاستخدام الجارى								
(ب) مشتريات الاغذية والملبوسات ومنتجات النفط ومواد التدريب والمواد الطبية واللوازم المكتبية وما شابه)								
(ب) الصيانة والتعليق								
١ ' الخدمات التعاقدية لتعليق وصيانة المعدات والمرافق								
٢ ' مشتريات القطع والاسلحة والادوات اللازمة لتعليق وصيانة المعدات والمرافق								
(ج) نفقات السفر والرسوم البريدية ومصروفات الطباعة والمدنوعات والخدمات الجارية الاخرى								
(د) ايجارات العقارات								
ثانيا - المشتريات والانشاءات								
١ - المشتريات*								
(أ) الطائرات والمحركات								
(ب) القذائف الصاروخية ، بما فيها الرؤوس الحربية التقليدية								
(ج) الرؤوس الحربية والقنابل النووية								
(د) السفن والزوارق								
(هـ) الدبابات وناقلات الجند المصنعة وغيرها من المعدات المصنعة								
(و) المدفعية								
(ز) الاسلحة الاخرى للقوات البرية								
(ح) الاعتدة والذخائر *								
(ط) الالكترونيات ووسائل الاتصال								
(ي) العربات								
(ك) مشتريات أخرى								

(يتبع)

تكاليف الموارد	ثبات القوات	القوات الاستراتيجية (١)	قوات الاغراض العامة (٢) (٣)	الدعم المركزي والادارة والقيادة المركزيتان (٦) (٧)	القوات شبه العسكرية (٨)	الدفاع المدني (٩)	الساعدة العسكرية (١٠) (١١)
٢ - الانشاءات							
(أ) القواعد الجوية والمطارات							
(ب) مواقع القذائف الصاروخية							
(ج) القواعد والموانئ البحرية							
(د) الالكترونيات ووسائل الاتصال وما يتصل بها من منشآت ومرافق							
(هـ) مرافق الانراد							
(و) المرافق الطبية							
(ز) المخازن والمستودعات ومرافق التصليح والصيانة							
(ح) مرافق القيادة والادارة							
(ط) التحصينات							
(ي) الملاجئ							
(ك) انشاءات أخرى							
ثالثا - البحث والاستحداث							
١ - البحوث الاساسية والتطبيقية							
٢ - الاستحداث واختبار والتقييم							

* مقسمة حسب

المنتجة محليا مقابل المستوردة .

الموزعة على القوات مقابل المخزنة .

** باستثناء العناصر المينة في (ب) و (ج) أعلاه .
